الرَّدُّ العِلمِي

على

حَبيب الرَّحمن الأَعْظَمي

المُدَّعي بأنَّه أَرْشَدُ السَّلفِيُّ

في

رَدِّه على الألباني
وبَيان افْتِرائِه عليه

الجزء الأول

بقلم

سَليم الهلالي و علي حسن علي عبد الحميد

المكتبة الإسلامية
عمان - الأردن

رقم الايداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنيه
٣٠٦ / ٧ / ١٩٨٤

الطبعة الاولى
١٤٠٤ هـ

الجبيهة ـ ص . ب (١١٣) **المكتبة الاسلامية** تلفون : ٨٤٢٨٨٧
عمـــان ـ الاردن

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أحد الفضلاء:

قالوا: ألا كِلْمةً في الشيخ تنصفُه — فقد طغى الجَورُ حتى في الموازين

شُنَّت عليه حروبٌ لا يُسَوِّغُها — عقلٌ يرى الحقَّ في ظلِّ البراهينِ

فقلتُ: فوق ثنائي ما يُبَلِّغُه — محدث الشام عن خير النبيِّين

وَرَدُّه الجيلَ للوحيِ الجليلِ يدٌ — ما إنْ يكابرُ فيها غيرُ مفتونِ

وحسبه أنه هَزَّ العقول وقد — باتت من الحِجْر والتقليد في هونِ

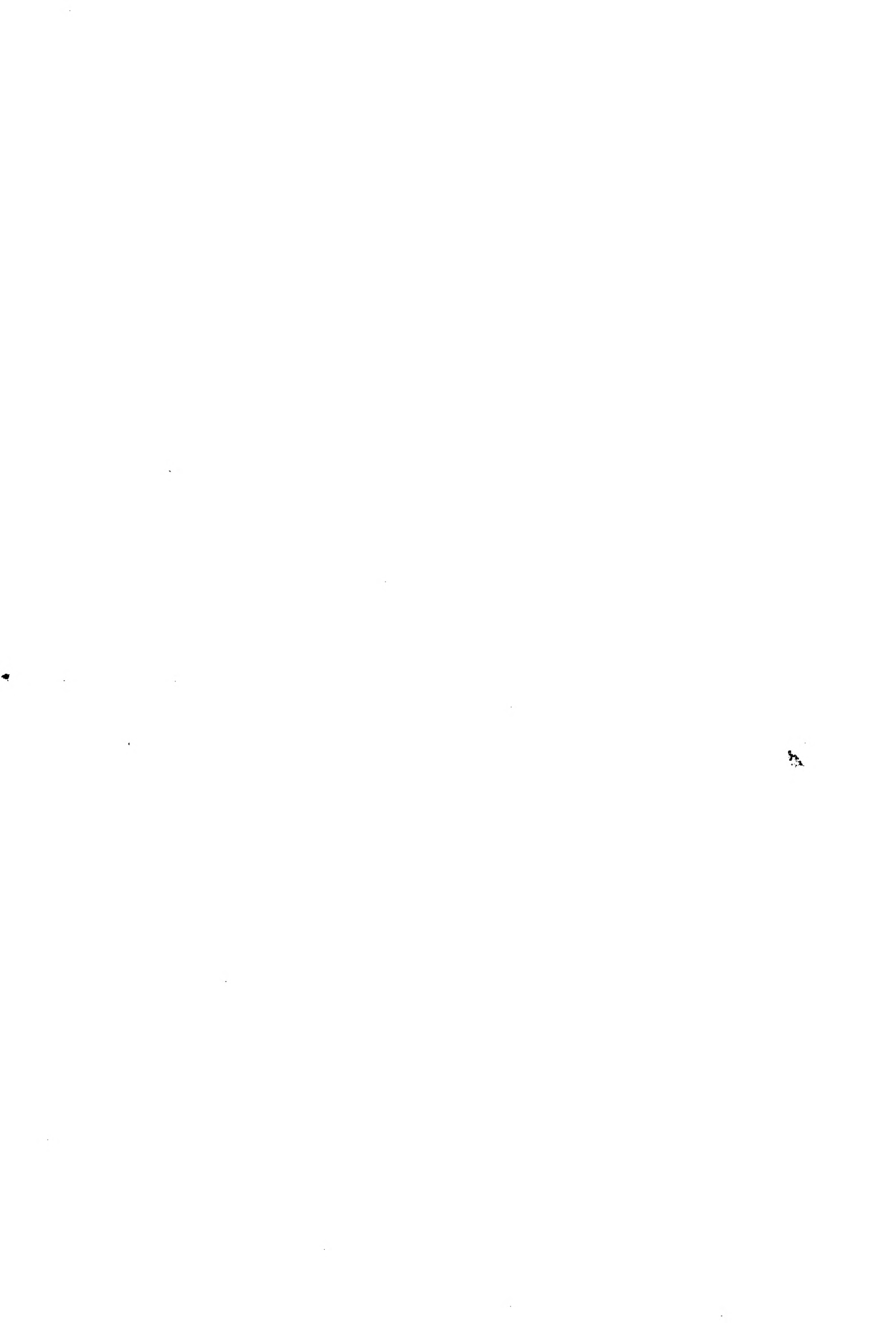
فأصبحت ذاتَ وعيٍ ليس يُعجزه — التمييزُ ما بين مفروضٍ ومسنونِ

والدينُ سرٌّ من الرحمن بَيَّنَهُ — رسولُه، وسواهُ محضُ تخمينِ

والجامدون حيارى ليس في يدهم — إلا روايةُ مجروحٍ لِمَوْهونِ

فما عسى أَنْ يقولَ الشعرُ في رجلٍ — يدعوه حتى عداه ناصرَ الدينِ!

وأيّ خيرٍ إذا فردٌ تجاهَلَهُ — وقد فشا فضلُه بين الملايينِ!



بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله مِن شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مضل له، ومَن يُضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. وأشهد أن محمداً عبدُه ورسوله.

أما بعد:

فهذه تقييداتٌ لطيفةٌ، وردودٌ مختصرةٌ، وتعليقاتٌ من رأس القلم، على ما احتواه الكتاب الموسوم بـ «الألباني: شذوذه وأخطاؤه»، بعد أن طبعَ طبعةً جديدةً في عَمَّان، ورُوِّج له ترويجاً كبيراً في مختلف أنحاء الأردن (!)، حتى إنه وُزِّع منه مئاتُ النسخِ من غير ثمن، وأما ما بيع منه، فإنما بيع بثمنٍ بخس، لتشجيع الناسِ على قراءته!!

ولم يخطر ببالنا يوماً الردُّ على ما احتواه الكتابُ من أفكار بَلْه نشر الرد، وذلك لوضوح مسائله، وجلاءِ مواضيعه، لولا اغترارُ كثيرٍ من السُّذَّج والمُغَفَّلين بما فيه.

فأحْبَبْنا ـ بعد استخارة الله عزَّ وجلَّ ـ كتابة الردِّ عليه ونشره لإظهار خوافيه، والكشف عما فيه.

وإعراضُنا عن الردِّ عليه طوال السنوات الماضية(١)، إنما كان بسبب ضيقِ انتشاره في بلادنا، وعدم اطِّلاع كثيرٍ من الناس عليه، فلما رأينا طبعه وانتشاره، أحْبَبْنا كتابة هذه الردود والتعليقات دفعاً لما تَوَهَّمَهُ الكثيرون(!)من أن محتوى الكتابِ صدقٌ وحقٌّ وصوابٌ، فكان هذا الرد لدرءِ ذلك الوهم المُستبشع والغلط المستشنع.

ثم لو كان الردُّ علمياً ـ كما هو فعلُ أهلِ العلم وطلبته منذ قديم الزمان ـ لكانَ لنا شأنٌ آخرُ مَعَ مؤلفه، لكننا لما رأيناه محشواً بالتجهيل والتنقصِّ، والسباب، والقاذع من القول، أيقَنَّا بجدوى التعليق عليه، إضافةً لما أسلفنا من أسباب.

وأخيراً:

فإننا نذكر المؤلفَ أولاً، والقائمين على نشر الكتاب ثانياً، بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بريئاً فَقَدِ احتَمَلَ بُهتاناً وَإِثْماً مُبيناً ﴾ [النساء: ١١٢] وقول رسول الله ﷺ: «... ومَن قال في مؤمنٍ ما ليس فيه، أسكنه الله ردغة الخبال، حتى يخرجَ مما قال، وليس بخارج»(٢).

---

(١) فقد طبع الكتاب منذ سنوات في الهند، ثم طبع في مصر، ثم لبنان!

(٢) رواه أبو داود وغيره عن ابن عمر، وصححه أستاذنا الألباني.

وقوله ﷺ: «سَبَّابُ المسلمِ كالمُشرفِ على هَلكةٍ»[1]

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات[2]

المؤلفــان

(١) رواه البزار عن عبد الله بن عمرو، وحسنه أستاذنا الألباني.

(٢) ونقدم شكرنا لغير واحد من طلبة العلم وأهله ممن استفدنا من بعض آرائهم في الكتاب، فجزاهم الله خيراً.

مباحث عامة حول الكتاب

١ ـ مؤلفــه :

طُبع الكتاب طبعاته المذكورة كلها، باسم مؤلِّفٍ غريبٍ، لم يعرفه العلماء، ولم يسمع به الفضلاء، وليس له مصنفات أو مؤلفات، وهو «أرشد السلفي»، وهذا أمرٌ يثير الشكَّ والريبةَ حول مؤلفه وصحة نسبته إليه!!

وظَلَّت هذه الشكوكُ تساورُ قارئي الكتاب إلى أن تناهى إلى أسماعهم من بعضِ أهل العلم في الهند أن مؤلفَ الكتاب هو الشيخُ حبيب الرحمن الأعظمي أحد المشتغلين بالحديث من حَنَفيَّةِ الهند(١)، قام على نشر وطباعةِ عددٍ من كتب السُّنة المشرَّفة، مثل «مصنف عبد الرازق» و «مسند الحميدي» وغيرهما.

ومما زاد الشبهةَ والظن، أنَّ الأعظميَّ كان مديراً لإدارةِ إحياء المعارف في ماليكاؤن ـ ناسك، وقد طُبع الكتاب طبعته

---

(١) بل من متعصبتهم، وانظر مثالاً على ذلك تعليقه على «سنن سعيد بن منصور» (١/٣٤٨) و(٢/٣٩٤) مقارنة مع (٢/٤٠٤) وقال الاستاذ عبدالرحمن بن عبد الجبار الهندي في كتابه «جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة» (١٣٩) مُعرفاً بالأعظمي: أحد مشاهير الحنفية في هذا العصر، تخرج في الدار على الكشميري، وهو شديد التمسك بالمذهب الحنفي الذي يتعصب له، كما تدل عليه مؤلفاته بالأردية في المسائل الخلافية، والمناقشات الجدلية مع علماء أهل الحديث. قلنا: وأهل مكة أدرى بشعابها!

الأولى في مطبعة الدائرة (!) ثم هي التي طبعت غير كتاب من تحقيقات الأعظمي.

ومنذ سنواتٍ قليلة ماضية، جاءَ الأعظميُّ في زيارةٍ إلى سوريا، وكما هو معلومٌ لكل طالبِ علمٍ أنَّ سوريا عامة، ودمشق خاصة، مكتظَّةٌ بالعلماءِ وطلبةِ العلمِ من مشتغلين بالتفسير أو العربية أو الحديث أو غير ذلك.

وَوَصَل الأعظميُّ دمشق، ونزل ضيفاً على... على مَن؟؟ على «الألباني»!!!! بل مكثَ عنده بضعة أيام بلياليهن(١)!!

وثارت في نفسِ الألبانيِّ دوافعُ وكوامنُ لإثارةِ نقاشٍ حول الكتاب، والتأكد مما ساوره من شكوك عن مؤلِّفه!!

لكنَّ أسباباً كانت تمنعه من ذلك، منها:

١ ـ حق الضيافة.

٢ ـ كبر السن(٢)، وعلامات الضعف والهزال.

٣ ـ عدم وجود دليلٍ مؤكد لما هو مظنون.

٤ ـ حسن الظن به (!!!).

وصادَفَتْ مدةُ انتهاءِ نزوله على الألبانيِّ، إرادةَ الألبانيِّ الذهابَ إلى حلب، فقد كان معتاداً للسفر كلَّ شهر إلى شمال

(١) وكان هذا بعد الطبعة الأولى للكتاب.

(٢) فهو أسنُّ من الألباني، إذ كان قد جاوز السبعين حينئذ.

دمشق لإلقاء دروس علمية، ومحاضرات حديثية.

وكان الأعظميُّ حينها يريدُ السفر إلى حلب أيضاً، لزيارة تلميذ له اسمه ـ كما ذكر هو للألبانيِّ ـ «عبد الوهاب الهندي».

فرغب الألباني في مصاحبته في السفر معه إلى حلب ـ طالما أنه ذاهبٌ إليها ـ لسببين:

١ ـ حتى لا يشقَّ عليه السفر ـ وحالتُه الصحيةُ كما وصفنا.

٢ ـ لعل بحثاً يجري حول الكتاب أو غيره من الذين يصاحبونَ الألبانيَّ في سفره الشهريِّ، حرصاً على عدم إحراج الأعظميِّ من قِبَلِ الألبانيِّ لِكِبَر سِنِّه، وضعفه، و...

واتصل الألبانيُّ بالأخِ الأستاذ محمد عيد عباسي ـ فَرَّج الله عنه ـ والأخ الأستاذ علي خشان حفظه الله، وأخبرهما برغبته مصاحبةَ الأعظميِّ في السفر، وحرصهِ على معرفة رأي الأعظميِّ في بعض المسائل المنتقدة في الكتاب.

وسافرَ القومُ جميعاً في عربةِ الألباني، وكان هو سائقها، وبجانبه الأعظميُّ، أما الأخَوان المذكوران، فجلسا في المقعد الخلفي.

وحاول الأخَوانِ طرح شيءٍ من الأسئلةِ على الأعظمي رغبةً منهما في فتح باب الحديث أو الحوار والنقاش...

وبدآ بتوجيه الأسئلةِ إلى الشيخ الأعظمي، وفي كلِّ مرةٍ يقول: اسألوا الشيخَ - يعني الألباني - حتى إنه قال مَرَّةً: لا يُفتى ومالِك في المدينة (!)، وكان الألبانيُّ يمتنع عن الإجابة هنيهةً، لكنـه سرعـان ما يجيب تحت امتنـاع الأعظمي عن الإجـابة، وإصرارهِ على السكوت.

وعندما يُجيب الألبانيُّ على السؤال يلتفت أحد الأخوينِ إلى الأعظميِّ رغبةً منهما بسماع موافقته أو معارضته، لكنه لم يخالف في أي مسألة من المسائل التي طُرِحت حينئذ(!) بل إنه كان يقوْل في كل مَرّةٍ: «صحيح»!!

ثم تكلَّم الأعظميُّ أخيراً، لكن، بماذا؟؟ قال: «إني لم آتِ إلى هنا للبحث والمناقشة» فالتفت الألبانيُّ إلى الأخوينِ المذكورَيْنِ وأشار إليهما: أن اتركوا الأسئلةَ وأوقِفوا البحثَ، فحدث هذا، وكان ما أراده الأعظمي!!

ولِطول المسافةِ بين دمشق وحلب، ظهرت على الشيخ الأعظمي علاماتُ التعبِ والإعياء، فما كان من الألباني إلا أَنْ أوقف عـربته و «فـرش» لـلأعـظمي مقعـده الجـالسَ عليـه، ليستريح، وإن رغب في النوم فليفعل.

وعندما وصلوا إلى حلبَ، دُلَّ الأعظميُّ على بيتِ تلميذه، فنزل عنده، مودعاً الألبانيَّ ورفيقيه!!!

وهكذا !! لم يَجْرِ بحثٌ، ولم يتوصلوا إلى أية نتيجة . . .

ومرة أخرى. . . التقى الألبانيُّ بالأعظميِّ، عندما كان الأخيرُ مشغولاً بتصحيح تجارب طبع «المصنف» حيث نُضِّدَتْ حروفُه في بيروت، وكان نازلاً في شقة من شقق الأستاذ الشيخ زهير الشاويش، صاحب المكتب الإسلامي في بيروت.

ففي ذات ليلة جاءَ الألبانيُّ بيتَ الأستاذ الشاويش، وكان عنده طائفةٌ من أهل العلم والفضل، منهم الشيخ سعدي ياسين رحمه الله(١)، وهو من خاصة تلاميذ الشيخ العلامة محمد بهجت البيطار رحمه الله، وكان الأعظمي جالساً أيضاً.

وجرى حوارٌ حولَ مسائل عديدة، منها مسألةٌ فقهيةٌ خالفَ فيها مذهبُ الحنفيةِ السنةَ(٢)، فانتصر الأعظميُّ لهذه المسألة، مع وضوح دليلها ونصاعة برهانها(٣) وتكلم طويلاً

---

(١) توفي عام (١٣٩٦هـ)، وللدكتور محمد حمد خضر «كتاب الداعية السّلفي سعدي ياسين» يقع في أكثر من مئةِ صفحة عن علمه وحياته وجهاده. طبع في مكتبةِ دار الحياة في بيروت.

(٢) وهذا أمرٌ واقع في المذاهب كلها، لكنْ يلتمسُ العذر لمن أخطأ منهم لأنه بذل جهده للوصول إلى الحق. ورحم الله الإمام الشافعي حيث يقول في كتابه «الرسالة» (٥٩٨-٥٩٩): «وأما أن نخالفَ حديثاً عن رسول الله ثابتاً عنه، فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله، وليس ذلك لأحدٍ، ولكنْ، قد يجهلُ الرجلُ السنةَ، فيكون له قولٌ يخالفها، لا [illegible] عَمَد خلافها، وقد يغفل المرءُ ويخطىء في التأويل» أ.هـ

(٣) قاتل الله التعصب المقيت الأعمى

لإظهار رأيه وإعلاء كلمته وتأييد مذهبه، فما كان من الألباني إلا أن انتصر للسنةِ المشرفة، وردَّ قولَ الأعظمي، ودفاعه عن مذهبه، فهبَّ الشيخ سعدي رحمه الله عند سماعه للحوار قائلاً أمام الحاضرين كلهم: «لا نريد إلا السنة أو ما يوافقها، ورحم الله الأئمةَ حيث قالوا: إذا صَحَّ الحديث فهو مذهبي».

وانفضَّت الجلسة على كلمات الشيخ سعدي رحمه الله تعالى!!! ودون ذكر للكتاب أو مؤلِّفه مع توفر الدواعي للناقد أن ينقد!!

وأمرٌ ثالثٌ لا بُدَّ من التنبيه إليه، هو أنَّ الأستاذ زهيراً الشاويش قد أرسل خطاباً للأعظمي مستفسراً فيه عن الكتاب ومؤلفه وعلاقة الأعظميِّ به؟؟ فأجاب الأعظميُّ بالإنكار والنفي(١)!!! فهل الشيخ يـ... ؟؟

وأَخيراً:

صدر الكتابُ قبل أسابيع من كتابةِ هذه السطور في الكويت بطبعة جديدةٍ مشكولة وعلى ورقٍ صقيل وغلاف جميل (!) نَشَرَها مَن تَسَمَّوْا بـ «مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع»، وقد جاءَ على غلافه صراحة اسم الشيخ «حبيب الرحمن الأعظميّ»!

---

(١) وهذا كلُّه مما أخبرنا به الألبانيُّ نفسُه. فتأمَّل

وقدم الناشرون مقدمة للكتاب لا تقل أخطاؤها ولهجتُها عن الطبعة التي نحن في صدد الرد عليها، ولولا خشيةُ الإطالة لفَنَّدنا مزاعمهم، ورددنا أقوالَهم، وأبطلنا دعاويهم، ولكن(١) . . .

وقد أبان الناشرونَ للطبعة الكويتية في تقديمهم للكتاب عن الاسم الحقيقي للمؤلف، قالوا: «. . وقد بحثنا عند عزمنا على نشر هذا الكتاب عن ترجمة مؤلفهِ، فعرفنا أنه . . الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي الهندي، المولود سنة **١٣١٩**هـ خادم السنة النبوية و. . .» إلخ ثم أطالوا الكلام في مدحه وذكر مصنفاته وتحقيقاته (!) إلى أنْ قالوا ـ وهذا مما زاد الطين بلَّة: «وإنما نُشر هذا الردُّ قبل هذه الطبعة باسم «أرشد السلفي» وهو اسم الكاتب الذي كان الشيخ حبيب الرحمن أملاه عليه. . .»!!

وهذا كلامٌ لا يسوى نقله، ولولا الأمانة العلمية والرغبة في إظهار الحقيقة لما أوردناه وسوَّدنا الصفحات في الرد عليه، فنقول:

إذا صَحَّ هذا الكلام ـ وهو بعيد جداً ـ فإنه لا يخفى على

---

(١) فقد حَشَوْها بالتهجم والسباب والشتائم ـ كعادة أصحاب الأهواء والبدع ـ ولم يذكروا فيها علماً أو معرفة، بل جُلُّها جهلٌ وجهالات والعياذ بالله تعالى، فالإعراض عن مثلهم أولى وأمثل كما يظهر للمتأمل المنصف.

طلَبةِ العلم عامة، والمشتغلين بعلم الحديث خاصة، أنّ هذا الفعل نوعٌ من التدليس، ورحمَ الله الإمامَ حماد بنَ زيد حيث يقول: «التدليسُ كذبٌ» ثم ذكر حديثَ النبي ﷺ: «المتشبع بما لم يُعط كلابس ثَوْبَي زور»(١) قال حماد: ولا أعلمُ المدلسَ إلا متشبعاً بما لم يُعط(٢)!

فهل هذه فِعَال الطلبة فضلاً عن أهل العلم والعلماء؟ ثم ذكر ناشرو الكتاب سبب إظهارهم للاسم الحقيقي للمؤلف: «... ولما روجع الشيخُ في ذلك، وأُخبر أنَّ لاسمه أثراً في قبول الكتاب و.... سَمَحَ بأن يُذكر اسمُه على الكتاب ليكون .... إلخ»(٣)

فانظر ـ رحمك الله ـ إلى تلاعبهم في عقول القراء، وتهاونهم فيهم... أَوَصَلَ الحال بهم إلى هذه الدرجة ؟؟

تنبيه:

إنَّ كلاماً ككلامِ الأعظميِّ في رسالته، يوجبُ علينا وقفةَ تَفكُّرٍ وتأمُّل، لأنه خَرجَ من رجلٍ يعملُ في الحديثِ، ونشر كُتُب

(١) رواه الشيخان عن أسماء ومسلمٌ عن عائشة.

(٢) الكفاية (٥٠٩)، وانظر معرفة علوم الحديث (١٠٣) «وتدريب الراوي» (١/٢٢٨) وغيرها.

(٣) فهل هذا كان خافياً على الأعظمي وناشري كتابه في المرات السابقة! على حسب دعواهم وقولهم.

السنة، فهل كلامه هذا مقبول بالمقارنة مع إنصافِ المحدِّثين وعدلهم؟؟

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى(١): «علمُ الحديثِ شريفٌ، يناسبُ مكارمَ الأخلاق، ومحاسنَ الشِّيَمِ، وهو من علوم الآخرة، مَن حُرِمَهُ حُرِم خيراً عظيماً، وَمن رُزِقَهُ نالَ فضلاً جزيلاً، فعلى صاحبه تصحيح النية، وتطهير قلبه من أغراض الدنيا».

وإذا علمنا أن الألباني أيضاً من المشتغلين بالحديث والسنة، فلنعلم أن للعلماء في كلام مَن هو مثل الأعظمي ضد خصومه وقفةً وكلاماً طويلاً سَمَّوْهُ «كلام الأقران» وقد أطال غيرُ واحدٍ من أهل العلم الكلامَ في ذلك، لكنَّ الإمام الذهبي رحمه الله قد أسهب في جُلِّ كتبه بذكر كلماتٍ حول هذا المبحث، فنكتفي بنقل جملةٍ واحدة عظيمة نافعة من كلامه، قال رحمه الله: «كلام الأقران بعضهم في بعضٍ لا يُعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلا مَن عَصَمَ الله، وما علمتُ أنَّ عصراً من الأعصارِ سلم أهلُه من ذلك، سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردتُ مِن ذلك كراريس،

---

(١) «التقريب» (١٤٣- المنهل الروي)

اللهم فلا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيمٌ». [1]

ولله دَرُّ القائل[2]:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيَه   فالقومِ أعداءٌ له وخصومُ

خلاصة القَوْل:

أنَّ ما كان ظناً عند طبع الكتاب للمرةِ الأولى، أصبحَ حقيقةً ويقيناً اليوم، فليتنبه لهذا الأمر جيداً قارئو الكتاب، وطالبو العلم ليعرفوا حقائق الأمور وخباياها، وليُمَيِّزوا ـ بعين الإنصاف والتَّحَرِّي ـ بين جَيِّد القول وفاسده!!

وأخيراً: يُعلِّق الألبانيُّ على هذا كله فيقول: «... وكلما ازددت ثقةً ويقيناً بأنَّ الكتابَ من تأليف الأعظميِّ، كلما تفكرت وعجبتُ من نزوله عَلَيَّ ضيفاً...»!

ولله في خلقه شؤون

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/١١١) وانظر كلاماً له أيضاً في «الميزان» (٣/٨١) و«سير أعلام النبلاء» (١١/٤٥١) و«التذكرة» (٢/٧٧٢).

(٢) وهو أبو الأسود الدؤلي، كما في «ديوانه» (٢٣٣).

٢ ـ عنــوانه:

سمى الأعظميُّ كتابه باسم «الألباني: شذوذه وأخطاؤه»، ومن المعلوم بداهةً لكل طالبِ علمٍ أنَّ الاسم يدل على المسمى، فهل دَلَّ اسمُ الكتاب على فحواه ومضمونه؟ نقول:

أ: الشــذوذ في اللغــة، هــو: الانفــراد عن الجمــاعــة، والخروج عن القاعدة، فهل الألبـاني كذلـك؟ دعوى لا دليـل عليها، ولا برهان لها، كما سترى ـ أخي القارىء ـ في مباحث الكتاب إن شاء الله

ب: قوله: «... وأخطاؤه»: شيءٌ طبيعيٌّ وقوعُه من كلِّ إنسانٍ ليس بمعصوم، فلماذا إفرادُ هذا في كتاب خاصّ مُفْرَدٍ؟؟ ألم يكن يكفي ـ إن حَسُنتِ النيَّـات ـ أن يفعل الأعـظميُّ مع الألبانيِّ كما فعل مع الشيخ أحمد شـاكر، حيث استـدرك عليه بعض ملاحظات، ونبهه على بعض هفوات، وأرسلها خـاصةً به، فما كان من الشيخ أحمد شاكر إلا أن نشرها بتمامها في نهاية الجزء الخامس عشر من «شرح المسند» فأقـرَّ الأعظميَّ عـلى ما أصاب فيه، وتعقَّبَهُ فيما أخطأ فيه؟؟ ألم يكن هذا كافياً!؟

ولكن وراء الأَكَمةِ ما وراءَها!! مع هذا كله، فالأعظميُّ يحفظ جيداً حديثَ رسول الله ﷺ: «كل بني آدم خـطَّاء وخير الخطائين التوابون»(١) فلماذا لم يقرنه بالواقع؟؟

---

(١) رواه الترمذي وأحمد وابن ماجه وغيرهم عن أنس، وحسنه أستاذنا الألباني

ألم يذكر الأعظميُّ أنه قال في مقدمة تحقيقه لـ «كشف الأستار» (١ / ٥): «ولا أدعي العصمة من الخطأ في إدراك ما سقط، ولكني لم آلُ جهداً في تحري الصواب».

وقال في كتاب آخر(١):

«هذه نسخة السماع على ما أدى إليه فهمي».

وقال في موضع ثالث(٢): «هذا ما تحصل عندي من التأمل في رسم الكلمات، ولا أقطع بأني مصيب».

وقال في موضع رابع(٣): «لا أجزم أني مصيبٌ في إثبات هاتين الكلمتين».

وغيره كثير(٤).

فهل هو وحده كذلك؟! أم هذا هو شأن أهل العلم جميعاً في تحري الصواب، والسعي للوصول إليه؟ أم أنه أراد أن يسمي كتابه بهذا الاسم ـ ولو لم يدلَّ على حقيقته ـ لِلَفْتِ أنظار الطَّلَبة مِن المؤالفين والمخالفين؟! وبالتالي لإبعادهم عما يُصنِّفه الألبانيُّ ويحققه! فلا حول ولا قوة إلا بالله.

ثم إنَّ قول النبي ﷺ: «خَطَّاء» من صيغ المبالغة، أي:

---

(١) «الزهد» (٣٣) لابن المبارك

(٢) «زوائد الزهد» (٧٥)

(٣) «زوائد الزهد» (١٣٢)

(٤) وهو منثور في تعليقاته على الكتب التي حققها، ويعرفها الناظر بأدنى تأمل

كثير الخطأ، فإننا نسأل الأعظميَّ وناشري كتابه: إذا كانت هذه هي أخطاء الألباني التي وجَدها هذا الباحث عن الخطأ في كتبه المطبوعة[1] التي زادت على الخمسين ما بين مجلدٍ وكتاب ورسالة، فهل يُعَدُّ ـ والحال هذه ـ كثير الخطأ، أم هو مخطىء؟؟ نقول صراحة: لو أننا فرضنا جدلاً أن ما في الكتاب من تنبيهات كلها صحيحة، فما هي النسبة المئوية لخطأ هذا الرجل مقارنةً مع مصنفاته وتحقيقاته!! إنها ـ ولا شك في ذلك ـ نسبةٌ قليلة جداً جداً، فهذه نقطة هامة في البحث، فَتَذَكَّرْها جيداً.

وأمرٌ آخر جديرٌ بالتنبيه عليه، وهو منهج علماءِ الاسلام وحفاظه في الخطأ ورد المخطىء، هل كان كذلك؟

وما أجمل ما قيل:

«. . . والغالبُ على مَن يحفظُ ويُحَدِّثُ أن يَهِم، وليس من الإنصاف تركُ حديث شيخٍ ثَبْتٍ صَحَّتْ عنه السنةُ بأوهام يهم فيها، والأَولى فيه قَبولُ ما يروي بتَثَبُّتٍ، وتركُ ما صَحَّ أنه وهم فيه، ما لم يفحش، فمن غلب خطؤه على صوابه، استحق الترك»[2]

---

(١) لأن كتبه المخطوطة تزيد على ذلك بكثير

(٢) «تهذيب التهذيب» (٦/٣٩٨)

٣ ـ حقيقة اكتشاف الأخطاء:

إنَّ وجودَ من يرى شيئاً من الإشكالات العلمية التي قد يعدُّها هو نفسه خطأً، دليلٌ على أنَّ هذا الباحث يتدبر ما يقرؤه ويفكر فيه.

فَكَتْبُ الأعظميِّ لرسالته هذه، دليلٌ واضحٌ على أنه قد اقتنى الكثير من كُتُب الألباني، ونهل من علومها، واستفاد منها فوائد كثيرة ـ كما لا يخفىٰ ـ ومن خلال مراجعته، وفي أثناء بحثه، وجد شبهاتٍ أو أخطاءً، فَدَوَّنها في كراسة حتى اجتمع له شيءٌ منها، فحشاها في رسالته هذه، مَعَ تضخيمها وتكثير صفحاتها، وتكبير حجمها، بذكر الشتائم والسباب والفاحش من القول، فهل هذا جزاءُ الإحسان؟!

ونُذَكِّرُ الأعظميَّ بكلمةِ التابعيِّ الجليل محمد بن سيرين: «ظلمٌ لأخيك أن تذكر منه أسوأ ما تعلم، وتكتم خيره»(١).

---

(١) حاشية «الرفع والتكميل» (ص٥١)

٤ ـ ناشرو الكتاب:

ورد اسم ناشري الكتاب بعد انتهاء تقديمهم له، فَذُكِرَ اسمُ «دار الفقه والحديث» ولن نتحدث عنها، أو عن القائمين عليها، وعن مبلغهم من العلم الصحيح الصافي المستمد من الكتاب والسنة، وعما قدموه للمجتمع الاسلامي عامة، ومجتمعنا الصغير خاصة، من مؤلفات نافعة ومصنفاتٍ ماتعة تتعلق وتُستمدُّ من اسم دارهم (!) فهل فعلوا ذلك؟؟

هذا متروك للقراء الألبَّاء والباحثين المنصفين من طلبة العلم.

وبين أيدينا الآن شيءٌ من رسائلهم ونشراتهم، كنا قد اطلعنا عليها منذ زمنٍ بعيد، وعَلَّقنا عليها تعليقات شتى فيما وقعوا فيه من مخالفات ومغالطات وشطحات، وهي كثيرة، بل كثيرة جداً، لكن المقام لا يتسع، وفي الذهن ما هو أهم من إضاعة الوقت في الرد على مثل كلامهم!

لكننا نكتفي بذكر إشارات لطيفة من الأمثلة من رسالة واحدة لهم عدد صفحاتها (٥٣) صفحة، اسمها «كتاب في بحث الفتاوي والأحكام الشرعية بالأدلة القطعية الثبوتية وفي الحث على. . . .» إلخ عنوان الرسالة! من تأليف «فضيلة الشيخ. . .»! مدير دار الفقه والحديث في. . . وخطيب. . . إلخ ألقابه:

١ ـ استدل (ص٣) بما يُنسب إلى رسول الله ﷺ «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» قلنا: وهذا في إسناده سلام بن سليم، قال ابن خراش: كذاب، وقال ابن حبان: روى أحاديث موضوعة، وانظر «جامع بيان العلم وفضله» (٩٢/١) و «الإحكام» (٨٢/٦) وغيرها.

٢ ـ تجويزه التوسل بالرسول ﷺ كما في ص(٥).

قلنا: وهذا مما لا دليل عليه فهو من بدع الدعاء كما فصَّله علماء الإسلام، وانظر «شرح العقيدة الطحاوية» (٢٦١ـ٢٦٥) لابن أبي العز الحنفي، و «التوسل والوسيلة» لابن تَيْميَّة، ولشيخنا الألباني كتاب: «التوسل أنواعه وأحكامه» وغيرها.

٣ ـ قال في ص (ب): «من شهر سبتمبر (أيلول) المشؤوم».

قلنا: لا شؤم في الإسلام كما صحَّ عن رسول الله ﷺ في الحديث الذي رواه الترمذي وابن ماجه عن حكيم بن معاوية بإسناد صحيح، كما في «صحيح الجامع» (٧٣٧٦) وغيره.

٤ ـ استدل (ص٦) بحديث «ما ظهر أهلُ بدعةٍ إلا أظهر. . .» إلخ قلنا: وهذا لم يصحَّ أيضاً، فقد أورده السيوطي في «جمع الجوامع» (ورقة ٧٠٦) وقال: أخرجه الحاكم في تاريخه عن ابن عباس.

مـع أن المؤلف دلَّس بعـزوه للحـاكم فقط دون تقييـده بالتاريخ .

قلنا: وتاريخ الحاكم من المصادر التي بيَّن السيـوطي في مقدمة «جمع الجوامع» أنَّ مجردَ العزو لها مشعرٌ بضعفه فقـال: «فليُستغنى بالعزو اليها أو إلى بعضها عن بيان ضعفه» .

٥ ـ قال ص (٨): «فليس في زمننا هذا مجتهد مطلق بل ولا مجتهـد مـذهب، ومن أراد أن يعـرف شـروط الاجتهـاد، فليراجع هذا الباب في كتاب في أصول الفقه» .

فنقول: أطَّلع الغيبَ أم اتخذ عند الرحمن عهـداً؟ وهَل قُطع العلم والخير من الأمة المحمدية؟ لا والله، بل المجتهدون موجودون، وإن كان أمثال المؤلف وأشباهه لا يعرفونهم وذلك للبَوْن بينهم . فتأمل .

ونحن نذكر للمؤلف كتاباً واحداً في أصول الفقـه لأحد كبار الشافعية وهو الإمام الغزالي في كتابه «المستصفى من علم الأصول» (٢/ ٣٥٠ـ٣٥٣) فقد فصَّل شروط الاجتهاد وبَيَّنها، فإذا لم تتوفر في المؤلف ـ على يُسرها ـ فقد توفرت ولله الحمد في كثير غيره .

٦ ـ قال (ص٩) «باحثاً عما عسى أن يكون فيه من علةٍ خفيَّةٍ» .

قلنا: كذا قال بتنوين الضم، وهو جهل بالعربية، والصواب كسرها.

٧ ـ قال في الصفحة نفسها: «فإن لم يجد فبالقياس أو الاستيعاب أو المصالح المرسلة».

قلنا: والاستيعابُ هذا مما لم يذكره أحدٌ من أهل الأصول، لكن لعل المؤلف نقلها من أحد الكتب محرفة ـ لقلة درايته ـ هكذا، وصوابها، «الاستصحاب»، وانظر «نهاية السول» (٤/٣٥٨) للبيضاوي.

٨ ـ ذكر كلاماً في صفحة (١٠) عن إثبات الصفات لله تعالى وذكر أن قوماً أفرطوا بالتمسك بظواهر الحديث إلى حَدِّ التشبيه والتمثيل والتجسيم وعن لقاءٍ حصل بين الشيخ الدجوي وبين أحد تلامذة ابن تيمية(١) مفاده أن ابن تيمية ممن شذَّ عن المسلمين.

قلنا: وهذا كلام فيه مغالطتان:

١ ـ ذِكْرُهُ أن إثبات الصفات على ظواهرها تجسيم، وهذا مَذهبٌ خطيرٌ مخالفٌ لمذهب أهل القرون المشهود لها بالخيرية، على لسان خير البرية، فالواجب إثبات الصفات على ظواهرها كما يليق بجلال الله وعظمته دون تشبيه أو تجسيم أو تأويل.

٢ ـ اتهامه ابن تيمية بالشذوذ، وهي فرية بلا مرية، وانظر

(١) كذا قال !!

في رد ذلك «العقود الدرية» لابن عبد الهادي و «الرد الوافر» لابن ناصر الدين الدمشقي و «الشهادة الزكية» لمرعي الحنبلي و«ابن تيمية المفترى عليه» لسليم الهلالي، وغيرهم كثير.

٩ - استدل (ص١٠) بحديث فيه: «عليكم بالسواد الأعظم» قلنا: وهذا لم يصحَّ عن النبي ﷺ رواه ابن أبي عاصم في كتاب «السنة» (٨٠) وغيره، وفي إسناده سليمان بن سفيان، وهو ضعيف كما في «التقريب» (١/ ٣٢٥) و «الخلاصة» (١٥٢) وغيرهما

١٠ - قال (ص١٤): كيف يقال هذا وقد جاءَ بإسناد جيد كما قال الحافظ العراقي... إلخ. قلنا: كيف، وفي سنده علي ابن إسماعيل(١) الرازي، وقد ضعفه الحافظ ابن حجر العسقلاني في «الدراية» (١/ ٢١٧)، وهو التلميذ النجيب للحافظ العراقي، ثم أين جَوَّده العراقي؟!

١١ - ذكر كلاماً (ص١٤) أراد ان يثبت فيه مسألة «المرفوع حكماً» فقال: فهو مما لم يُعمل (كذا) بالرأي، فاستشهد عليه بقول البيقوني في «منظومته»(٢):

وما أُضيف للنبي المرفوع ... وما لتابعٍ هو المقطوع

فنقول: أين موطن الاستشهاد أو الاستدلال به؟ أم أنه تسويد الصفحات، والجهل بعلم الحديث، وانظر في «المرفوع

(١) كذا في «نصب الراية» (٢/ ٢٠٦) وفي «الدراية» (١/ ٢١٨) سعيد

(٢) وانظر «حاشية الأجهوري على البيقونية» (٣٥، ٣٦)

حكماً» «تدريب الراوي» (١/ ١٨٦) للسيوطي.

١٢ ـ نقل كلاماً ص (١٥) عن الترمذي في سننه حول سنة الجمعة القبلية. قلنا: لكنه نقله محرفاً، فقد ذكره الترمذي بصيغة التمريض، فحذفها المؤلف، وانظر «سننه» (٢/ ٤٠١) وسيأتي بحث سنة الجمعة مفصلاً في الجزء الثاني إن شاء الله.

١٣ ـ نقل (ص ٣٥) حديثاً من «تاريخ بغداد» (ص٣٥) وهو «من أعرض عن صاحب بدعةٍ بغضاً له. . .» إلخ قلنا: وهو حديث ضعيف، بل ضعفه الخطيب نفسه في «تاريخه» (١٠/ ٦٤) فتأمل.

أخي القارىء: هذا غَيْضٌ من فَيض(١)، ونقطةٌ من بحر، ففي اليسير ما يُغني عن الجَمِّ الغفير، لكنها مجرد صور، وإن كان الشريطُ طويلاً والسِّجِلُّ حافلاً وهي نماذج قد تغني عن أي تعليق!

---

(١) فقد اقتصرنا على بعض ما جاء في رسالتهم، لا كلها.

٥ ـ حول مقدمة الناشرين :

قَدَّم ناشرو الكتاب له بمقدمة من أربع صفحات تحت عنوان ـ نداء وتحذير ـ (!) لنا عليها تعليقات وتعقُّبات نُلَخِّصها بالآتي :

١ ـ قالوا : «أنَّ الشيخ ناصر الآلباني . . .»

قلنا : وهذا خطأ، صوابه : أن الشيخ ناصراً الألباني.

٢ ـ قولهم : «إن الألباني كثير الميل نحو التهجم على العلماء، وكثير الشَّغف بالحط من كرامتهم . .»

نقول : هذا قولُ من لم يقرأ كتبَ الألباني، ولم تكتحل عيناه بالنظر في مصنفاته وتحقيقاته، فتخطئته لعالم أو إمام، لا تعني ـ أبداً ـ أنه يحط من كرامته أو يتهجم عليه، وقد كان من منهاج الأئمة والمُحَدِّثين ـ قديماً وحديثاً ـ أن يُخَطِّىء الواحدُ منهم ما يراه مجانباً للصواب مما ألَّفه السابقون من العلماء، والناظر في المطولات من الكتب الحديثية والفقهية يعرف ذلك جيداً.

ثم أمرٌ آخر، أن هذا الكتاب الذي قاموا هم على نشره مليءٌ بتجهيل العلماء وتخطئتهم والحط من كرامتهم، كما سيأتي بيانه قريباً إن شاء الله تعالى، لكن كما قيل قديماً : «حُبُّك الشيء يعمي ويصمّ» !! فإلى الله المشتكى.

٣ ـ قولهم عن الألباني : «بصفته أحد أدعياء العلم »

فنقول: سترون جيداً من هم أدعياء العلم في ثنايا رَدِّنا بحول الله وقوته، ثم إنَّ طلبة العلم ليسوا بانتظار تزكية من لا يُفَرِّق بين الفاعل والمفعول، ولا يعرف الكوع من البوع لمن فاق علمُه علمَ كثيرٍ من أقرانه بل وسابقيه، باعتراف جهابذة العصر وجلة علماء الدهر، كما سيأتي بيانه في الترجمة الملحقة إن شاء الله تعالى.

٤ ـ قولهم: «لكنه يبتغي من وراء ذلك أن تكون له السمعة والشهرة» فنقول: هذا أمرٌ قلبيٌّ محض، لا يعلم حقيقته إلا الله سبحانه وتعالى، فهو الذي يعلم حقائق الأمور وخفايا الصدور، والأصل في حَمَلَة العلمِ الإخلاصُ لله والعدالةُ، كما قال رسولُ الله ﷺ: «يحمل هذا العلمَ مِن كل خَلفٍ عدولُه..»(١) فقولهم المشار إليه تَعَدٍّ على حق من حقوق الله التي خَصَّ بها نفسَه، وهو العلم بخوافي القلوب وأسرارها.

٥ ـ قولهم: «فمن أهم أخطائه وعثراته أنه يعترض على الصحيحين الجليلين البخاري ومسلم، اللذين هما أصح الكتب المصنفة».

فنقول: هذا القول دليلٌ على ضيق العَطَن وقلة المعرفة، فالأمر الذي اعترضوا عليه(٢) ـ لجهلهم ـ أمرٌ درسه حفاظُ

(١) رواه الخطيب، وغيره، وصححه الإمام أحمد، وحسنه العلائي، وهو كما قال، وانظر «ارشاد الساري» (١ / ٤) للقسطلاني
(٢) تنبه أخي القارىء أنهم لم يذكروا أمثلة على دعواهم، لكنهم يبتغون الإثارة والتهويش.

الحديثِ وعلماؤه منذ قرونٍ بعيدة، ويكفينا بعض النقول النفيسة لتوضيح ما خفي:

قال الحافظ العسقلاني في «هدي الساري» (ص٣٨٣) بعد ذكر الأحاديث المنتقدة على صحيح البخاري ما نصه:

وليست كلها قادحة [يعني العلل] بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه **تعسف**!.

وقال أيضاً في «الهدي» (ص ٣٧٦) عن أحد الأحاديث المنتقدة التي أعلها الدار قطني بالاضطراب ما نصه: هو كما قال، وعلته ظاهرة، والجواب عنه فيه **تكلُّف وتعسف**.

وقال الإمام النووي رحمه الله في «شرح مسلم» (٢٧ ـ المقدمة) بعد ذكره مَن استدرك على الصحيحين ما نصه: **وفيه ما يلزمهما**، وقد أجيب عن كلِّ ذلك أو أكثره.

وقال أيضاً في «شرحه» (٤ / ١٢٣) بعد ذكره لزيادة وردت في حديث وانتقدها الدار قطني: واجتماع هؤلاء الحفاظ على **تضعيفها** مُقَدَّم على تصحيح مسلم.

قلنا: ومَن أراد معرفة هذه المسألة ـ بعلم لا بجهل ـ فليرجع الى كتاب «الإلزامات والتتبع» للإمام الدار قطني رحمه الله، وقد طبعه محققاً الشيخ اليماني مُقبل بن هادي الوادعي

حفظه الله، وطبع في مصر سنة (١٣٩٨هـ)(١).

وكتاب «بين الإمامين مسلم والدارقطني» للدكتور ربيع ابن هادي، طبع في الهند سنة ١٤٠٢هـ، وغيرهما.

والأمر في هذا كُلِّه يسيرٌ، بل لا بدَّ منه، وما أَجْمَلَ قول الإمام الهمام العظيم محمد بن إدريس الشافعي حيث يقول: «أبى الله أن يُتِم إلا كتابه»(٢).

٦ - قولهم: «بل يعترض على جميع أصحاب السنن، بل على الكتب الستة...».

نقول: هذا قولُ من لم يَطّلع على مصنفات المُحَدِّثين المعتمدين كالزيلعي في «نصب الراية»، وابن حَجَر في «التلخيص الحبير» والعراقي في «تخريج الإحياء» وغيرهم من العلماء والمحدثين، فإنها مليئة بتضعيف ما قد يرويه بضعفٍ أصحابُ السنن أو ما شابههم - كما لا يخفى على البصير من طلبة العلم.

ثم إن الكتاب الذي يُقدمون له، فيه - في غير موضع - تضعيفُ أحاديث من أحد الكتب الستة أو غيرها(٣)...

---

(١) وانظر «مجموع الفتاوي» (١٨/١٧) و«نصب الراية» (١/٣٤١)، وهو من كتب الحنفية!

(٢) «المقاصد الحسنة» (١٥)

(٣) انظر مثال ذلك في صفحة (٤٦) و(٨٢) و(٨٣) وغيرها منه

فإنْ قيل: كيف تساوي الألباني بهؤلاء الجهابذة؟ قلنا: رويدك، وتمهل لنرى مَن الذي شهد له بذلك من نوابغ عصرنا وعلمائه.

٧ ـ قولهم: «تحيط به ثُلَّة من البسطاء» نقول: لسنا في مجال الردِّ على هذا القول، لأنه تحاملٌ ظاهر، بل الواقعُ المُشاهَد يكذبه، فإنَّ المدققين الواعين من طلبة العلم هم ممن يتصلون بالألباني أو يتعلمون منه، لكننا نردُّ على لفظة «البسطاء» من الناحية اللغوية فنقول:

أزاد الكاتبون من كلمتهم المشار إليها معنى الغفلة والسذاجة، وهذا مما لا يوجد في العربية، كما نبه على ذلك الأستاذ محمد العدناني في «معجم الأخطاء الشائعة» (ص٣٧).

٨ ـ قولهم: «وفي الأثر: «أشد الناس ندامةً يوم القيامة، عالمٌ لم ينفعه الله بعلمِهِ، وطالبُ علمٍ معجبٌ بنفسه»».

فنقول: الكلام على هذا من وجهين:

أ ـ لفظ «الأثر» عند جمهور المحدثين مساوٍ للحديث إلا عند فقهاء خراسان، فقد خصوه بالموقوف(١) فقولهم: «في الأثر» يساوي قولهم: «في الحديث» فهل ما نسبوه لرسول الله ﷺ صحيح؟!

ب ـ لم يصحَّ هذا عن رسولِ الله ﷺ كما بيَّنَهُ أئمة الإسلام

---

(١) «تدريب الراوي» (١/١٨٤) و «مقدمة ابن الصلاح» (٤٢) و «قواعد التحديث» (٢١٥).

وعلماؤه، كالمُناويِّ في «فيض القديـر» (١/ ٥١٨) والهيتمي في «مجمع الـزوائـد» (١/ ١٨٥) والعـراقي في«تخـريـج الإحيـاء» (١/ ٢)، وغيرهم.

فإن قيل: إنما قصدنا بالأثر أنه من قول بعض أهل العلم.

قلنا: هذا كلامٌ لا يستقيم، لأنَّ مضمون الحديث مما لا يُعرف بالرأي(١) ففيه ذكرُ النار وعذابها، وهذا مما لا يقـال إلاّ بالوحي، ففسد ما ادَّعوه، وبطل ما ظنُّوه!!

٩ ـ ثم قالوا عن الألباني أنه: «أصبح لغزاً معطلاً، غير مفهوم، ولا واضح، ومن أقواله وشطحاتـه يُدان، وقـد ثبتت إدانتُه، وتهمته بالتمويه والتدليس».

نقول: اثبت العرش ثم انقش، فناشرو الكتاب قد ظنُّوا أن الذي نشر حقٌّ وصوابٌ وصدقٌ، فأُثلجت صدُورهم بـه، وأيقنوا أنَّ نهاية الألباني قد اقتربت، وأنَّ ما يحلمون به قد اقترب تحققه، لكن هيهات!!

١٠ ـ ثم قالوا عن الألباني: «أنه يَدَّعي بأنه مجتهد عصره، ووحيدُ دهره، ونادرة زمانه وأوانه».

فنقـول: هذا كسـابقه، دعـوى دون دليل، ومـا أكـثر دعاويهم العارية عن الدليل، فهذا مما لم يتفوه به الألباني ألبتة، بل هو دائمُ اللهج بأنه طالبٌ للعلمِ، متبعٌ، ليس بمقلدٍ.

(١) وانظر الفقرة رقم (١١) صفحة (٢٦) من كتابنا هذا لتعرف تناقضه.

ومن وجـه آخر، فشهـادة أهل العلم والهيئـات العلمية والشرعية تكفي لأن نؤمن جميعاً بأنه من النوابغ ـ حقاً ـ في العلم، ولا يكابرُ في هذا إلا مفتونٌ بائعٌ عقله لغيره(١)

١١ ـ ثم قالوا: «ولقد قَيَّض الله لهذه الأمةِ رجلاً عـالماً واعياً، فتقصَّى أخطاءه وعيوبه في الحديث، وهو الرجل الفاضل أرشد السَّلَفي(٢)، وأصدر كتاباً قيماً يحاسبه على كل دعوى، وعلى كل كلمة».

فنقول: الكلام على هذا من وجوه:

أ ـ أننا لا ننكر أن الأعظمي رجلٌ من أهل العلم والوعي، لكنه كغيره من أهل العلم، يخطىء ويخطىء ويخطىء، كما ستراه في ثنايا هذه الرسالة، لكن أن نتقصى أخطاءَه ابتداءً، فهذا ما لم ولن نفعله إن شاء الله، ورَحِم الله مَن قال: «السعيد من عُدَّت غلطاته».

ب ـ أما تتبع الأخطاء، وتقصي العيوب، فهو ليس من شيم أهل العلم وأخلاقهم ـ كما لا يخفى ـ لكنْ أَنْ يجد العالمُ خطأً

---

(١) وأمر ثالث أن الذي يَدّعي أنه مجتهد عصره وفريد دهره هو مؤلف الكتاب المردود عليه، ـ يعني الأعظمي ـ وليس الألباني، فنراه تارة يكتب عن نفسه: «الأستاذ المحدث المحقق الشيخ» وأخرى: «محدث العالم الاسلامي والهند» ومرة: «المحـدث الكبير» وغير ذلك فانظر إلى قلب الحقائق!

(٢) قارن بما تقدم من الكلام عن مؤلفه، وانظر إلى هـذا التناقض الـواضح الفاضح.

أو عيباً فينبه عليه، فهذا لا شيء فيه، ولا غبار عليه، كما يجده المتتبع لكلام العلماء في مصنفاتهم.

ج ـ أما وصفهم الكتابَ بأنه قيم يحاسبه... إلخ، فهو كلامٌ أهوجُ لا خطام له ولا زمام، يؤكد أن العصبية الجاهلية قد استشرت في قلوب ناشري الكتاب، وكما قيل: ما فيه ظهر على فيه!!

١٢ ـ ثم قالوا عن مؤلف الكتاب: «وهو من أحد معارفه الذين عرفوه، وعجموا عوده، وسبروا غَوره».

فنقول: أ ـ ليس في اللغة «معارف» بمعنى «عارفين» كما يرى الناظر في المعاجيم.

ب ـ قولهم: أنه يعرف الألباني و... و... إلخ، هراء وافتراء، فإن الأعظميَّ لم يُجالس الألباني إلا جلسات محدودة معدودة، لم يَخْبَر بها أحدُهُم الآخر، إلا ما أشرنا إليه سابقاً، لكنَّ الناشرين ـ بقولهم ـ أرادوا التغرير بالقراء ومحاولة السيطرة على عقولهم... ولكن!!

١٣ ـ ثم قالوا: «وقضيته في السعودية، وسوريا مشهورة ومعلومة..» فنقول: ما هي هذه القضية التي لا يعرفها إلا ناشرو الكتاب، لأنها من خيالهم ووليدةُ بناتِ أفكارهم!! لكنهم أرادوا بذلك التهويش والتحريش لإثارة القراء على الألباني!! وسيأتي الكلامُ ـ إن شاء الله ـ عن سوريا وبعضِ ما جرى فيها.. وليس كما يوهمه كلامُ الناشرين!

١٤ ـ ثم قالوا: «وبَيَّنَ المؤلف في إحدى صفحات هذا الكتاب أنَّ الألباني هذا، لم يأخذ العلم من أفواه العلماء، ولم يَجْثُ على ركبتيه أمام عالمٍ خبيرٍ مُطَّلع من علماء المسلمين» نقول: إنه لم يُبِين، وإنما أشار إشارةً، والفرق بينهما جليٌّ، فهذا رَجْمٌ بالغيب، وكلامٌ لا أصل له، بل هو منقوضٌ متهافتٌ بأدلةٍ كثيرة، كما سيأتي بيانه مفصلاً ـ إن شاءَ الله ـ فيما بعد.

١٥ ـ ثم قالوا عن الكتاب المردود عليه: «فرأتِ الدارُ أنَّ طبعَ هذا الكتابِ وتوزيعَه على عامة الناس وخاصتهم أمرٌ واجب. . .» نقول: الكلام على هذا من وَجهين:

أ ـ إطْلاَعُ عامة الناس على الكتاب أمرٌ غير علمي، لأنَّ العامي عندما يرى هذا السيلَ الجارفَ من السباب والشتائم، تتولد في نفسه سلبياتٌ كثيرةٌ نحو العلمِ والدينِ ـ وأهلهما ـ كما لا يخفى.

ب ـ أما دعوى وجوب(!) نشر ذلك الرد، فهي باطلة، فكان الحريُّ بناشري الكتاب ـ إن كانوا مخلصين ـ أن يستشيروا أهل العلم والحديث مستفسرين عن هذه الانتقادات التي ظنوها صواباً، لكي يتبين لهم الحق، أما أن ينشروا ردّاً، ولا هَمَّ لهم إلا الردُّ، فهذا ما لا يوافقهم عليه إلا مَن هو على شاكلتهم ومنواهم في العلم وطلبه!!

١٦ـ قالوا: «الذين خُدعوا بالألباني وأعماله . .»

ماذا نقول إزاءَ هذا الإقذاع الشديد الذي لا يرتضيه ذو لبٍّ لمخالفيه فضلاً عن مؤالفيه، ألا فلتتقوا الله أيها الناشرون، واجعلوا خوفكم من الله بينَ أعينكم خيراً لكم، واعلموا أنكم محاسبون على جميع ما يصدر عن أفواهكم وتنطق به ألسنتكم.

١٧ ـ ثم ساقوا حديث: «الدين النصيحة» من رواية تميمٍ الداري، وقالوا في تخريجه: «رواه الخمسة».

فنقول: هذا قولُ مَن لم يعرف كتبَ الحديث، ولم يدرسها، فلم يروِ الخمسةُ الحديث، إنما رواه من أصحاب الكتب الستة: مسلم (٥٥) وأبو داود (٤٩٤٤) والنسائي (١٥٦/٧، ١٥٧) كلهم من حديث تميم الداري، وعَلَّقَهُ البخاري (١/ ١٣٧ ـ فتح) دون ذِكْرِ صحابيِّه.

ونزيد في تخريجه فنقول: ورواه أحمد (٤/ ١٠٢، ١٠٣)، وأبو عَوانة (١/ ٣٦-٣٧) والحميدي (٨٣٧) والبغوي (٣٥١٤) والطبراني في «الكبير» (١٢٦٠) و (١٢٦١) و (١٢٦٢) وابن حبان في «روضة العقلاء» (١٩٤) والشهاب القضاعي في «مسنده» (١/ ١٤٤) وغيرهم.

ونقول أيضاً:

إن منشأ هذا الشطط والخلط والخبط في التخريج والعزو هو شيئان:

أ ـ تقليد الناشرين ـ وهذا حالهم ـ لبعض مَن ذَكر الحديث من المتأخرين، فنقلوا تخريجه دون مراجعة أو تثبت(١)!!

ب ـ ورود الحديث في غير كتاب من كتب السنة المشرفة عن غير واحدٍ من الصحابة كأبي هريرة وابن عُمر وابن عباس، فخلطوا ـ كعادتهم ـ بين الأسانيد والمتون ولم يُفَرِّقوا بينها، ولولا خشيةُ الإطالة والاسهاب، لَخَرَّجنا الأحاديث من مظانِّها.

والحمد لله على توفيقه.

١٨ ـ قالوا: «... ومن أجل النصيحة... فلا محيص إذاً ولا مناصَ مِن نشر هذا الكتاب وطبعه على حساب دار....» إلخ.

فنقول: إن النصيحةَ عند سلفِ هذه الأمة وعلمائها رحمهم الله جميعاً ليست كذلك، فالنصيحة للمسلمين «فرضٌ لا ينبغي تركُه، وإدراكُ نافِلةِ خيرٍ لا يَدَعُها إلَّا من سَفِهَ نفْسَه، وتَرك موضِعَ حَظِّه(٢)».

فالنصيحةُ وِفْق هذا التفصيل تكونُ مَعَ الشَّفقة، ولا تكونُ مع السباب، والشَّتْم، والافتراء، والتزوير، والخداع (!) ورحمَ الله الإمام أبا حاتمٍ محمدَ بنَ حِبَّان البُستي المتوفى سنة (٣٥٤هـ) إذ يقول:

---

(١) فقد نقلوه ـ دون تنبيه ـ من كتاب «التاج الجامع للأصول» الذي ذكره في موضعين (١/ ٢٨) و (٥/ ٧٢) ويقول في كلٍّ منهما: رواه الخمسة.

(٢) «الرسالة» (رقم ١٧٠) للإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

« . . . وعلامة النـاصح إذا أراد زينـةَ المنصوح لـه أن ينصحه سراً، وعلامة من أراد شَيْنَه ان ينصحه علانيةً، فليحذر العاقل نصحه الأعداء في السر والعلانية . . . . »(١).

فنقول للناشرين: هل أنتم كذلك؟؟ لا ننتظر الجواب، فقد أصبح معلوماً لكل ذي بصيرة.

---

(١) «روضة العقلاء ونزهة الفضـلاء» (١٩٦) وانظر «جـامع العلوم والحكم» (٦٧-٧١)

٦ ـ حول مقدمة المؤلف :

هذه تعليقات وجيزةٌ مختصرةٌ على مقدمة المؤلف، نذكر كلامه ثم نرد عليه:

١ ـ يقول: «الشيخ ناصر الدين الألباني شديد الولوع بتخطئةِ الحذاق من كبار علماء الإسلام...».

نقول: إن كانت تخطئته لهم بحق، فهذا فعلٌ لا غبار عليه، أما إن كانت بالباطل والإفك ـ وحاشاه ـ فهذا مما لا يجوز بحال من أي إنسان كائناً من كان.

ثم إنَّ الأعظميَّ نفسه قد وَهَّم وخَطَّأ بل جَهَّل في تعليقاته على ما نشر من كتبٍ غير واحدٍ من أهل العلم والفضل، كالبخاري وابن حزم والترمذي والبيهقي وابن القيم والهيثمي والعسقلاني، وغيرهم، وانظر على سبيل المثال لا الحصر تعليقه على:

«كشف الأستار» (١٠٢/١ و١٥١ و ١٦١ و٢٠٤ و٢٢٤ و ٢٥٥ و٢٨٤ و٢٨٩ و٣٣٢ و٣٤٥...) و «مسند الحميدي» (٥٩٩) و (٦٠٢) و (٦٥٦) و (٧٣٦) و (٧٦٧) و (٧٨٠) و (٨٠٠) و (٨٦٠) و (٩٣٢) و «سنن سعيد بن منصور» (١٠٢٣) و (١٠٥١) و (١٠٦٥) و (١١٠٦) و (١١٤٣) و (١١٩١) و (١٢٦٠) و (١٣٧٣) و (٢٠٧٧) و (١٦٠٢) و (١٦٥٥) و (١٦٤٢) و (١٩٦٩) و (٢٤٠٩) و (٢٦٩٦) و «الزهد» (٢١٧)

و (٢٢٦) و (١١١٨) و (٤٦١) و (١٢١٤) و (١٢٤٤) و (١٢٧٤) و «زوائده» (١٠٧) و(٧٣). وغير ذلك كثير.

بل الأعجب من هذا كله، أنه طعن في غير واحدٍ من أهل العلم في رسالته التي نحن في صدد الرد عليها نفسها: فنراه مثلاً يُجَهِّل ابن حزم (ص٧٢) ويصفه بالجهل والإسراف (ص ٥٨)(١)، وينبز ابن حجر (ص ٤٦ و ٧١) ويُسخِّف الدار قطني (ص ٧٥) ويقول عن البيهقي: إنه أعلم من ابن حجر وأفقه بالدين (ص ٤٤) ثم يصفه بالدعاوي الفارغة والمجازفة البحتة (ص ٧٥-٧٦) وغير ذلك!!

فنقول أخيراً: مَن هو شديد الولوع...!!!

علماً أن جُلَّ ما استدركه على أولئك العلماء مما يسهل تَتَبُّعُهُ فيه وإثباتُ فشلِ قوله وخَطل رأيه!!

٢ - قوله عن الألباني: «.... ولا يُحابي في ذلك أحداً كائناً مَن كان...».

نقول: لقد قال المؤلف كلمتَه هذه طعناً وتجريحاً وذمّاً، لكنها - ولله الحمد - صفة مدح وعلاء ورفعة، لأن الحقَّ أحبُّ للألبانيِّ مِن نفسه فيما نحسبُه عند الله، ولا نُزَكِّي على الله أحداً.

(١) من الطبعة المصرية، ففي الطبعة الأردنية سقطٌ كبير يزيد على الثلاثة أسطر، ولم يتنبه له الناشرون - كعادتهم - وانظر بداية الجزء الثاني من هذا الكتاب لتعرف أمانة هؤلاء الناشرين في نشرهم.

ثم إنَّ الألبانيَّ إذا انتقد أحداً بحق، فإنما يكون نقده نظيفَ اللفظ بخلاف الأعظمي في نقده ـ كما تقدم ـ فإنه يقول كلاماً أكثرَ من هذا بكثير، فهو ـ والحال هذه ـ ينطبق عليه قولُ رسول الله ﷺ: «يبصر أحدُكم القذى في عينِ أخيه وينسى الجِذع في عينه»(١)

٣ ـ ثم ذكر أنَّ الألبانيَّ: «يوهِّم البخاريَّ ومسلماً، ويُغَلِّط ابن عبد البر، وابن حزم، وابن تيمية، والذهبي وابن القيم، وابن حجر، والصَّنْعاني . . »

فنقول: قد أثبتنا بما تقدم بطلان كلامه، بل وقوعه من الأعظميِّ نفسه، وهذا من قبيح المتناقضات، أعاذنا الله وإياكم من الجهل والجهالات.

لكننا نزيد هنا فنقول: إنَّ ذكر الأعظمي لأسماء هؤلاء الأعلام واختياره لهم ناشىءٌ عن أنهم من المحققين والمدقِّقين من أهل الفقه والحديث، وليسوا ممن على شاكلته من المقلدين الجامدين، فهو يريد أن يُثبتَ ـ بزعمه ـ أن الألبانيَّ يُشكك بعلم هؤلاء وفضلهم، وبالتالي فإنّ هذا يؤدي إلى إضعاف ثقة طلبة العلم به ـ وهذا ما يحلم به الأعظمي وأمثاله من الجامدين ـ لكننا نُبَشِّرُ أنفسنا وكُلَّ طالبِ علم، أن الباحثين المنصفين يعرفون الألبانيَّ جيداً، ويعرفون فضله وعلمه، فمهما شَكَّك المُشَكِّكونَ،

(١) رواه ابن حبان وأبو نعيم وغيرهما بإسناد صحيح، وانظر «السلسلة الصحيحة» (٣٣) و «صحيح الجامع» (٧٨٧٠).

ومهما زَيَّف المُزَيِّفون، فلن يستطيعوا ـ بحول الله وقوته ـ قَلْبَ الحق إلى باطل أو عكسه.

فتنبه ـ أخي القارىء ـ لهذا جيداً، وتذكر دائماً أن الإمام مالكاً رحمه الله يقول: «ليس أحدٌ بعد النبي ﷺ إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ»(١)

٤ ـ قوله: «حتى يظنَّ الجهلة والسُّذج من العلماء أنَّ الألبانيَّ نبغَ في هذا العصر نبوغاً يندرُ مثلُه...» فنقول: الكلام على هذا من وجهين:

١ ـ تناقضه بوصفه العلماء بأنهم جهلة وسُذَّج!! فكيف يجتمع النقيضان: العلم والجهل، بل وأضف إليه السذاجة؟؟ إنَّ هذا لشيءٌ عجاب.

٢ ـ أنَّ العلماء الذين شهدوا بتفوق الألباني ونبوغه ليسوا جهلة ولا سذجاً أيها الأعظمي، وإنما هم محققو العصر وعلماؤه، كما سيأتي بيانه مفصلاً إن شاء الله، فانتظره.

٥ ـ وبعد أن وصفه بالتبجُّح ولفت الأنظار إليه قال: «فتارة يقول: اغتنم هذا التحقيق فإنك لا تجده في غير هذا الموضع...» إلخ.

نقول: إذا كان قولُه باطلاً، فما عليك إلا أن تأتي بالدليل المُبطل له، أما إذا كان غير ذلك ـ وهو كذلك ـ فما عليك إلا

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/٣٢)

السكوت،والتزام الصمت خير لك، وإلا قيل: «نسمع جعجعةً ولا نرى طِحناً».

ثم إنَّ الناظر في تحقيقات الألباني وتعليقاته يرى أنها زبدةٌ عظيمةٌ مما لم يَطَّلع عليه كثيرٌ من أهل العلم، فهي ـ حقاً ـ تنبىءُ عن علمٍ فذٍّ، واطّلاعٍ واسعٍ، وانظر مثالاً على ذلك بحثاً فريداً في مصطلح الحديث في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣/٦٦) وبحثاً فريداً آخر في فقه الحديث في كتاب «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢/٣٨٩) وغير ذلك كثير.

وأمرٌ ثالثٌ أنَّ القولَ الذي انتقده الأعظميُّ وأشار إليه ليس مخالفاً للشريعة بشيء، إنما هو من باب قول الله تعالى: (وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ)(١) [الضحى: ١١] وقوله ﷺ: «التحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر»(٢) وقوله ﷺ: «من أُبلي بلاءً فذكره فقد شكره، وإن كتمه فقد كَفَره»(٣)

وأمرٌ أخيرٌ أن التحدثَ بنعمة الله سبحانه وتعالى فعلُ أهل العلم منذ قديم الزمان ولن ننسى قول الحافظ أبي طاهر السِّلَفيِّ رحمه الله:

ليس على الأرض في زماني من شأنه في الحديث شاني

---

(١) قال القرطبي (٢٠/١٠٢): والخطاب للنبي ﷺ والحكم عام له ولغيره

(٢) رواه أحمد وغيره، وحسنه أستاذنا الألباني

(٣) رواه أبو داود وغيره، وصححه أستاذنا الألباني، وانظر شرحه في «فيض القدير» (٦/٢٢)

نـظماً وضبـطاً يـلي عُـلُوّاً   فيـه علی رُغم كـلِّ شـاني(١)

ولن ننسى أيضاً الإمام السيوطي الذي كتب سيرةَ نفسه بنفسه بكتاب اسمه «التحدث بنعمة الله» (٢) ذكر فيها كثيراً مما أنعم الله به عليه.

وانظر إلى الشيخ محمد عابد السندي(٣) حيث يقول:

«لِمثلي فَلْيُسعَ لأنَّ بيني وبين البخاري تِسعة»(٤).

وانظر أيضاً إلى هذا النظم اللطيف الذي نظمه عن نفسه متحدثاً بنعمة الله عليه، الشيخ العالم عـارف حكمت(٥)، إذ يقول:

ألم تَعْلَم بـأن سـماءَ فكـري   تجـول بـأُفقـه شمسُ المعـارِف
تَفَـرَّس والـدي فيَّ المعـالي   فيـوم وُلدتُ سَمَّـاني بعارف(٦)

وغير ذلك مما يصعب حصره، ويتعذَّرُ استقصاؤه.

٦ ـ ثم قال: «وتارة يَدَّعي أنه خصه الله تعالى في هـذا

---

(١) «فهرس الفهارس» (٢/٩٩٦) ومقدمة «سؤالات السِّلفي» ص (١١)
(٢) طبع في جامعة كمبردج سنة ١٩٧٥
(٣) توفي سنة (١٢٥٧هـ) تـرجمته في «البـدر الطالـع» (٢/٢٢٧) و «الرسـالة المستطرفة» (٦٤)
(٤) «فهرس الفهارس» (٢/٧٧٢)
(٥) توفي سنة (١٢٧٢هـ) ترجمته في «الأعلام» (١/١٣٨) و «هدية العارفـين» (١/١٨٨)
(٦) «فهرس الفهارس» (٢/٧٢٣) للكتاني

العصر بالوقوف على زيادات الحديثِ الواردة في مختلف طرقه المنتشرة في الكتب المبعثرة، وبذلك وصل إلى ما لم يصل إليه غيرُه من المحققين السابقين ولا اللاحقين».

نقول: هذا الكلام مجانبٌ للصواب بيقين، فإنَّ الألبانيَّ لم يَدَّع التخصص المزعوم، لذلك لم يعزُ الأعظميُّ هذا إلى كتاب من كتب الألباني كما صنع في باقي الانتقادات، فتأمل.

٧ ـ ثم قال: «ولكنَّ مَن كان يعرف الألباني، ومَن له إلمامٌ بتاريخه...».

نقول: هذا إيهامٌ من الأعظميِّ لقرائه أنه من العارفين بالشيخ الألباني، وممَّن ألَمُّوا بتاريخه، حتى إنه ليخيَّل للقارىء ـ من كلامه ـ أنه كان ملازماً له في الكثير من أيامه، وهذا كلامٌ فيه بُعدٌ عن الإنصاف بل كلُّه اعتساف!!

٨ ـ ثم قال عن الألباني أنه: «لم يتلق العلمَ من أفواه العلماءِ، وما جثا بين أيديهم للاستفادة».

فنقول: الكلام على هذا من وَجْهين:

أ ـ أنَّ طرق تلقي العلم كثيرة، وليست محصورةً في الشيوخ والتلقي عنهم كما يوهم كلام الأعظمي فإذا أيقنا أن الجلوس عند الشيوخ وسيلةٌ للوصول إلى الأمل المرغوب وهو العلم وطلبه فلنعلم أنَّ الألباني كانَ في زمان الطلب يجلسُ ـ فضلاً عن الشيوخ ـ على قراءة الكتب، ونسخها، ومقابلة بعضها

ببعض، وتحقيق مسائلها، يومياً ما يزيد على العشرة ساعات، بل إنه يقضي الليالي سهراً وهو مكبٌّ على طلب العلم والدَّرْس والبحث والتنقيب، كما أَخْبرَنا بذلك خاصةُ أهلهِ وإخوانه، فهل يفعلُ هذا طالبٌ من الدارسين على الشيوخ؟؟؟ بَلْه الشيوخ أنفسهم!

ثم إننا نسألُ: هل الدراسة على الشيوخ وسيلة لطلبِ العلمِ أم هي غايةٌ بحدِّ ذاتها[1]؟ فإذا كان الأول ـ وهذا باتفاق ـ فالأمر جَدُّ سهل ويسير، وأما إذا كان الثاني ـ وهو مما لا يقول به أحد ـ فهذا فيه تنفير وتعسير، وصَدَق ربُّنا عَزَّ وجلَّ إذ قال: (وَلَقد يَسَّرنا القرآن للذِّكْرِ فَهَل مِن مُدَّكر) [القمر: ٥٤].

ب ـ أما دعواه بأنْ لا شيوخ له، فهي دعوى ـ كغيرها ـ عاريةٌ عن الدليل، بل منقوضة بكلامٍ طويل، فانتظر لترى ـ إن شاء الله ـ القولَ بالتفصيل.

٩ ـ قوله: «فما له وللعلم، ولم يتعلم».

فنقول: هذا نفيٌ باطل، حتى لو قصد الأعظمي أنه لم يتعلم من أفواه العلماء، ولازم ذلك ـ كما هو مذهبه[2] ـ أن يُجَهِّل الكثير من العلماء والهيئات العلمية والإسلامية من الذين وثقوا

(١) وانظر كلاماً نفيساً للشوكاني رحمه الله في «البدر الطالع» (٢/٨٧) وكتاب «عودة إلى السنة» القسم الثالث، بقلم علي حسن علي عبد الحميد، طبع المكتبة الإسلامية.

(٢) وانظر ما يأتي الفقرة رقم (١٢)

بـالألباني، وعلمـه، وفضله، وانظر مـا تقدم بيـانه في التعليق السابق، وسيأتي لهذا مزيدُ تفصيل إن شاء الله تعالى.

١٠ ـ قوله: «وقد بلغني أنَّ مبلغ علمه مختصر القدوري».

فنقول: هذا بـاطل أيضـاً، ثم هـل كلُّ مـا بلغك صحيـح؟ هيهات! إن آفة الأخبار إلا رواتها، وستعرف تهافت ذلك ونقيضه فيما بعد إن شاء الله.

١١ ـ قوله: «وجلُّ مهارته في تصليح الساعات، ويعترف بذلك هو ويتبجَّح به».

فنقول: هذا استغلالٌ رخيصٌ مبتذلٌ لكلمة ذكرها الألبانيُّ عَرَضاً في كتابه «حجاب المرأة المسلمة» (ص٨٤) عن حوادث وقعت لـه في بعض المساجـد، قال: «ولقـد كنتُ كلما دخلتُ مسجداً فيه مثل هذه الساعة، عطلتُ ناقوسها دونَ أن أمسَّ آلتها بسوء».

قلنا: وكان قد ذكر قبل ذلك بسطور قليلة السبب الدافع له، قال: «ومما يؤسف له أنَّ هذا النوع من الساعات [يعني ذوات الأجراس] قد أخذ يغزو المسلمين حتى في مساجدهم، بسبب جهلهم بشريعتهم، وكثيراً ما سمعنا الإمام يقرأ في الصلاة بعض الآيات التي تندد بالشرك والتثليث، والنـاقوس يـدقُّ من فوق رأسـه مناديـاً ومذكـراً بـالتثليث والإمـام وجمـاعتـه في غفلتهم ساهون».

قلنا: ثم بعد هذا كُلِّه ختم كلامه بقوله: «لأنني ساعاتيٌّ ماهر والحمد لله» فهل في قوله هذا ما يخالفُ حكماً شرعياً؟ أم أنه ـ كما سبق بيانه مفصلاً ـ من التحدث بنعمة الله وفضله.

ثم إنَّ في كلام الألباني المشار إليه ما يُذكرنا بأهل العلم المتقدمين، وكيف أنهم كانوا يأكلون من كَدِّ أيديهم، ويتقوتون مما تجنيه جباهُهم من عَرَق، لكي لا يكونوا عالةً على غيرهم. فجزاه الله خيراً.

١٢ ـ ثم قال: «ولازم ذلك أنه. . .»

نقول: هذا بيان لمقدار علم المؤلفِ بعلم أصول الفقه، فهل اللازم معتدٌّ به عند الأصوليين؟؟

إن الذي يعرفه آحاد الطلبة ولا يخفى على المبتدئين منهم أنه ليس بلازم، وقد أطال النَّفَسَ في إثباتِ ذلك غيرُ واحدٍ من أهل العلم، وانظر لزاماً «مجموع فتاوي شيخ الإسلام» (٢٠ / ٢٢٠ـ ٢٢٧ـ طبع الرياض) فإنه مفيد جداً.

١٣ ـ ثم قال: «إنه والله لا يعرف ما يعرفه آحاد الطلبة الذين يشتغلون بدراسة الحديثِ في عامة مدارسنا».

فنقول: هذا كلامٌ لا وزن له عند البحث العلمي، ونقاش الحجج والبراهين، ولا يغتر به الا المبتدئون الذين لا يُمَيِّزون بين الشمال واليمين، فكبارُ علماءِ السند والهند يعترفون

للألبانيِّ بالأستاذيـة ومشيخة الحـديث، وسيأتي ذكـرُ أسمائهم وشيء من أقوالهم إن شاء الله تعالى.

نقول: هذا آخر ما أورده في مقدمته!!

٧ ـ حول مباحث الكتاب ومسائله :

. . . ثم سَرَدَ الأعظميُّ شبهاتٍ يستدلُّ بها على جهل الألباني ـ بزعمه ـ وأنه لا يعرف ما يعرفه آحاد الطَّلبة .

والذي أورده في كتابه لا يخرج عن أقسامٍ ثلاثة :

أ ـ قسم أصاب فيه : وهو قليل جداً جداً بالنسبة لما أخطأ في إيراده ، ودَلَّسَ في محاولة إثباته ، وهذا سنثبته له غيرَ منكرين لفضله .

ب ـ قسمٌ أخطأ فيه وجانب الصواب : وهو جلُّ الكتابِ ومعظمُه ـ كما سيأتي ـ وهو ما سنناقشه فيه ، ونظهر زيفَ كلامه ، وبَهْرج مرامه !

ج ـ قسمٌ أخيرٌ : أورد فيه مناوراتٍ مبتذلةً رخيصةً ، سَوَّد فيها صفحاتٍ كثيرةً ، مليئة بالسباب والشَّتائم ، والفاحش من القول ، وهذا القسم منثورُ في جميع صفحات الكتاب ، فلا تخلو صفحة من شتيمةٍ أو فاحشةِ قولٍ أو أما شابهها ! ! وقد مَرَّ ـ وسيأتي ـ شيءٌ من ذلك إن شاء الله .

٨ ـ أسلوبُ الأعظميِّ في كتابِهِ:

من الأمور المشاهـدة المعروفـة أنَّ كلَّ كـاتب له أسلوبٌ خاصٌّ، ونمطٌ في الكتابة والإنشاء لا يشاركه فيه غيرُهُ، لـذلك قالوا: الأسلوبُ هو الرجلُ، لأنك تستطيع أن تكشف نفسيـةَ الكاتب وطِباعه وتفكيره مِن كتابته.

لأنَّ ما يكتبه المرءُ شاهدُ صدقٍ على تفكيره، فهـو يَخُطُّه بيمينه، في خَلْوته أو جَلْوته، حيث تتجلى له نفسه دون أقنعة، وإنْ حاول أن يركب مركب التعمية والتدليس والتمويه فإنَّ لبس الشفوف لا يخفي عورة، ولا يواري سوأة وهاك ـ أخي القارىء ـ بعض الأمور التي تريك حقيقة الكتاب، وكأنـك تراهـا بعيني رأسك:

أ ـ مُشاجرة أم مناظرة ؟:

لقد سبق بيانُ(١) حقيقـة النُّصح، وأنـه يكون مشفـوعاً بالموعظة الحسنة والأسلوب الرشيد، فإن رأى المسلمُ عيبـاً أو نقصاً في أخيه، أرشده بالتي هي أحسن للَّتي هي أَقْوَم، ولن يتمَّ ذلكَ إلا بقراءةِ كلامه، أو سماعه بنفسٍ راضيةٍ، وروحٍ طَيِّبٍ، وقلبٍ مطمئن، ليس بنية التجريح وقصد التشهير والتحقير، وأن يحاول أن يلتمسَ لأخيه عذراً، ويجد له مخرجاً، ورحم الله شيخ الإسلام وعلم الأعلام ابن تَيْميَّة الحرَّاني القـائل: «والمجـادَلةُ المحمودة إنما هي بإبداء المـدارك، وإظهار الحجـج، التي هي

(١) انظر ما تقدم صفحة (٣٨-٣٩) فقرة (١٨).

مستند الأقوال والأعمال، وأما إظهار الاعتماد على ما ليس هو المعتمد في القول والعمل: فنوعٌ من النفـاقِ في العلم والجدلِ والكلام والعمل. . . »(١)

وخلوُّ الساحة الإسلامية من هـذا الأمر قضيـةٌ مؤسفة، فهناك أناسٌ يتوهمون أنهم أوصياء على العلوم الاسلامية، فترى أَحَدهم إذا وقعت عيناه على كتاب امتدت يداه تتفحصه وتتفقده وتبحث عن مطعن في مؤلِّفه عسى أن تصيب منه مقتلاً، فإن لم تجد رَمَتْهُ بسهامِها الكليلةِ، وحجارتها الطائشة.

وهذا أسلوب الذين لا يعلمون، وصدق شيخ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله إذ يقول: « . . فإن الرد بمجرد الشَّتْم والتهويل لا يعجز عنه أحد، والإنسان لو أنه يُنـاظر المشـركين، وأهـل الكتاب لكان عليه أن يذكر من الحجة ما يُبيِّن به الحقَّ الذي معه، والباطلَ الذي معهم، فقد قال الله عزَّ وجل لنبيِّه ﷺ: ﴿ادعُ إلى سبيل رَبِّكَ بالحِكْمَةِ والمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بالَّتي هي أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَلا تُجادِلُـوا أَهْـلَ الكِتَابِ إلاَّ بـالَّتي هِي أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦](٢).

هذا المسلك الذي لم يَرِدْ في دين الله إلا مذموماً انتهجه الأعظميُّ واتخذه سبيلاً، يتبين ذلك لِمَنْ قرأ رَدَّه مِن أول كلمة خَطَّها بيمينه في مقدمته التي هي خلاصة مراده الذي عَبَّر عنه

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص٢٧٢)
(٢) «نقض المنطق» (١٥٢)

بقوله (ص٧): «ولازم ذلكَ أنه ـ والله ـ لا يعرف ما يعرفه آحاد الطلبة الذين يشتغلون بدراسة الحديث في عامة مدارسنا» وبعد ذلك، لن نجد فقرةً خلت من هذا المنهج السقيم، فإن الأعظميَّ لم يترك كلمة في المعاجيم تدلُّ على التجهيل والتضليل إلا نَعَتَ الألبانيَّ بها، فتراه يقول (ص٨) فقرة رقم (١): «وآحاد الطلبة يعرفون أن الصواب. . .».

والصفحة نفسها، فقرة (٢): «ومنها زعمه. . .» والصفحة نفسها، فقرة (٣) «فإن هذا كلام مَن لم تتسع آفاق علمه. .» وفي الفقرة (٤): «وهذا من أشنع الأغلاط وأبْيَن الجهل. . .» ويذيِّل الفقرةَ نفسهَا بقوله: «ولم يقع في هذا إلا لتغلغله في الجهل. .» ويقول (ص١١) «أم صنيع الألباني في تَلَعُّبِه بالأحاديث يُشبه صنيع الولدان يتلاعبون بِكُراتِ القدم».

ويقول (ص ١٧) «ومن شواهد جَنَفه وجَوْره عن العدل والحق وتعاميه عنه» ويقول في الصفحة نفسها: «ومن جَنَفه أو جهلِهِ. . .» ويقول (ص١٨): «انظروا إلى وقاحتهِ إنه. . .» ويقول (ص٢٩): «ومن قصور علمه وفضوح جهله. . .».

إلى آخر ما قال مما هو على شاكلة هذا أو أشد منه، ولقد أدغمنا من ذلك كلاماً كثيراً خشية التكرار وحباً في الاختصار، وقديماً قيل: يكفيك من الزاد ما بَلَّغَكَ المحلَّ.

وليعلم القراء الكرام أنَّ الذي يدفع الأعظمي وأمثاله إلى هذا المسلك هو الحقدُ والكراهية، ولقد أشار الأعظميُّ نفسُه إلى

ذلك قائلاً (ص٤٦): «. . . وإني حين أقرأ ما كتبه الألباني في هذا المبحث وفي غيره أتذكر دائماً قول النبيِّ ﷺ: «إن مما أُدرك من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت».

لذلك كان أسلوبُه حَشْواً مُخِلًّا وتكراراً ظالماً مُمِلًّا واتِّباعاً للهوى مُضِلًّا.

ب ـ مَنِ المتناقضُ؟!

وإذا سيطر الحقدُ على الإنسانِ أورده الدَّرْكَ الأسفلَ من التناقض، فحينئذٍ يُصبح كحاطب ليلٍ، لا يدري ما يفعلُ، ولا يعقل ما يقول، فها هو يصف الألبانيَّ ظلماً وزوراً (ص٧) بأنه شديد الولوع بتخطئة الحُذَّاق من كبار علماء الإسلام، فإذا به يقع فيما فرَّ منه بل بأضعافه كما بَيَّنا آنفاً[1] وكذلك يُنكر على الألبانيِّ أن يكون مجتهداً ويَدَّعي (ص ٤٦) أنه تَسَوَّر منبر الاجتهاد مع عرائه عن مؤهلاته، فإذا به ينقض ما أصَّلَهُ ويستحلُّ ما حَرَّمه فيتسنَّم ذروة الاجتهاد باعترافه على نفسه أنه مقلد، فيقول (ص٤٣): «وهذا الذي استنبطته من قوله. . .» والاستنباط ـ اتفاقاً ـ من صفات المجتهدين، وليس من شيم المقلدين. ومَن أصدق من الله قيلاً: ﴿أتأمرونَ الناس بالبرِّ وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون﴾ [البقرة: ٤٤] ورحم الله أبا الأسود الدؤلي وهو القائل:

(١) انظر ص (٤٠-٤١) من هذا الكتاب

لا تنه عن خُلقٍ وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ

ج ـ النقل أمانة:

إن الدعاوي العارية عن الدليل ليس لها وزن عند أولي النهى، وشر هذه الدعاوي المخالفة للواقع.

ومن هذا الباب، ما نقله الأعظميُّ عن الألباني زاعماً (ص٧٣) أنه يستشهد بالمتروك.

فهلَّا تكرم الأعظميُّ ودلنا على كتاب للألباني يوجد فيه ما حكاه عنه. . ، وهيهات.

ولله در القائل:

والدعاوي إن لم تَقيموا عليها بينات أصحابها أدعياء

وليس من شك أن ما زعمه الأعظمي تخمين فهو بالرد قمين، فإن «سلسلة الأحاديث الضعيفة» طافحة بردِّ المتروكين بَلْه الاستشهاد بحديثهم، وكذلك أختها «سلسلة الأحاديث الصحيحة» أحياناً، وانظر على سبيل المثال لا الحصر:

«الضعيفة» (١/٤١و ٤٨ و٦٦، ٦٨، ٧١-٧٢، ٨٢-٨٣، إلخ و (٢/٣، ٦، ١٦، ٣٥، ٥٤، ٦٨، ٩١).

وغير ذلك كثيرٌ مما يراه الناظر بأدنى تأمل.

د ـ عدم التثبت:

لقد تبين لذي حِجْر أن الأعظمي ينسب للألبانيِّ ما لم يقله ولم ينقله ولا يوجد له به خطٌّ، ولا وُجد في تصنيف أو فتوى، ولا

سُمِعَ منه في مجلس.

ومن ذلك ما نقله (ص٦٧) عن أحد الناس: «وقد ثبت لدينا ثبوتاً قطعياً أن الذين اغتروا بكلمتك هذه(١) قد ضلوا ضلالاً بعيداً، وأنا أذكر لك على سبيل التمثيل رجلاً منهم تحقق عندي أنه يفسر كلمة النبيذ بالخمر، وهذا التفسير بهذا الإطلاق مما يؤدي إلى ما يقرب من الكفر» ثم يصبُّ جام اتهامه على الألباني وكأن الألباني قائله.

وتعلم أيها القارىء المنصف خطورة هذا الصنيع إذا عرفت أن الأعظمي بنى ربع كتابه من (ص ٦٢) إلى (صفحة ٨٤) على هذا الاختلاق الذي ليس له في الحق خلاق، ومعلوم لكل من خالط الألباني وحضر مجالسه أنه لا يقول بذلك ولا يحرم النبيذ ـ بالتفصيل المعروف ـ ومن قال غير ذلك فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً، وسيأتي تفصيل ذلك في نهاية الرد إن شاء الله تعالى.

---

(١) هذه السطور وددنا ان الأعظميَّ لم يكتبها فإنها تحمل في ثناياها شراً مستطيراً وقولاً خطيراً، فإننا نربأ بالأعظمي أن يخالجه شعورٌ في أن وجوب الرجوع للكتاب والسنة يقود إلى الضلال والكفر، فإن الكلمة التي زعم أنها سببت ضلال كثير من الناس هي قوله ناقلاً عن الألباني (ص ٦٢): «إنما الفرض علينا اتباع ما جاء في القرآن . . وما صح عن النبي ﷺ» فتأمل أيها القارىء المنصف كيف أن المذهبية المتعصبة فتنة اجتالت المسلمين عن هدي سيد وَلَد آدم نبيِّنا محمد ﷺ وسيرة خير القرون . . . نسأل الله أن يعافينا وإياك من الهوى واتباعه الذي يعمي ويصم.

٩ ـ تنبيه لكلِّ نبيه :

إنَّ مما لا يخفى على المسلمين جميعاً، وطلبةِ العلم خاصةً أنَّ الخطأ والوهم ملازمانِ للإنسان، فهو يخطىء ويهم بطبيعته ـ كما بيَّنا سابقاً ـ وأنَّ المعصومَ هو من عصمه الله سبحانه وتعالى.

فإصابة الأعظميِّ في شيء مما رَدَّه على الألباني أمرٌ طبيعي ومعتاد، وهو أمرٌ لا يسلم منه بشر فضلاً عن عالمٍ في الدنيا كُلها وما أجمل ما قيل: كفى المرءَ نبلاً أن تُعَدَّ معايبه.
نقول: فهل نجا أحدٌ من العلماء السابقين من الخطأ أو الوهم أو القصور؟

لا واللهِ، يجدُ ذلك ويعرفه حقاً الباحثُ المتفحص الناقد.

ثم: هل نجا الأعظمي نفسه من ذلك؟ لا وألف لا، فإنَّ أخطاءَه ـ كما يعرفها المُدَقِّقون من طلبة العلم ـ تزيد عشرات المرَّات على ما أورده في رده على الألبانيِّ بل تنوعت أخطاؤه وزلاّتُه وشطحاته إلى أنواعٍ كثيرة.

١٠ـ والكاظمين الغيظ

اعلم ـ أيها المنصف ـ أنَّ حملةَ الأعظميِّ ظالمةٌ، وكتابَه مشحونٌ بالكذبِ والافتراء والتزوير، بل إنه يقطُرُ عداوةً واستهزاءً، فقد حكم بالظنون والأوهام، وأَخَذ أهل الحقِّ بالشبهات.

وعلى الرُّغم من الظروف المشحونة بالإثارة والتشويش من طَرف الأعظميِّ فإننا لن نَرُدَّ السَّيِّئة بمثلها وسندفَعُها بالتي هي أحسنُ ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ليكونَ رَدُّنا رداً علمياً بعيداً عن مراءِ المناظرات وعَرْض العَضَلات، ولقد جَنَحْنَا إلى هذه السبيل، قادرين ـ بحمد الله ـ للأسباب الآتية:

١ ـ أن هذا من مكارم الأخلاق التي بُعث رسولنا محمد ﷺ لإتمامها بشهادة رب العزة القائل في محكم التنزيل: ﴿وَلَمَنْ صَبرَ وَغَفَرَ إنَّ ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأمورِ﴾ [الشورى: ٤٣] وقوله عز شأنه: ﴿وَمَا يُلَقَّاها إلاّ الذينَ صَبَروا وما يُلَقَّاها إلاَّ ذو حَظٍّ عظيمٍ﴾ [فصلت: ٣٥].

٢ ـ أننا بحمد الله نحب أن يكون أجرنا على الله لقوله جل ثناؤه: (وَجَزاءُ سَيِّئةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ على الله إنَّه لا يُحِبُّ الظالِمين) [الشورى: ٤٠].

وكذلك لنا في سلفنا الصالح أسوة حسنة، فأنتم تعلمون ـ إخواننا القراء ـ أنَّ الصِّدِّيق الأكبرَ في قضيةِ الإفكِ التي أنزل الله

فيها القرآن حلف أنْ لا يصل مِسطَح بن أُثاثة(١) لأنه كان من الخائضين في الإفك فأنزل الله: ﴿ولا يَأْتَلِ أولو الفَضْلِ مِنْكم والسَّعَةِ أَنْ يؤتوا أُولي القُربى والمساكينَ والمُهاجرين في سبيلِ الله ولْيعْفوا وَلْيَصْفحوا أَلا تُحِبُّون أَنْ يَغْفِرَ الله لَكُم والله غفورٌ رحيمٌ﴾ [النور: ٢٢].

فلما نزلت قال أبو بكر رضي الله عنه: «بلى والله إني لأحب أن يغفر الله لي(٢)».

ونحن كذلك نحب ما أحب أبو بكر رضي الله عنه.

٣ ـ أننا لا نحب أن يستحوذ الشيطان على المخالفين فإننا لو قابلنا السيئة بمثلها ـ وهو حق شرعي لنا ـ فإن إثمهم سيضاعف لقوله تعالى: ﴿وَلَمِنِ انتصَرَ مِن بعد ظُلمه فأولئكَ ما عليهِم من سَبيل إنَّما السَّبيل على الذينَ يَظْلِمون الناسَ ويبغُونَ في الأرْضِ بِغَيرِ حَق أولئكَ لَهُم عذابٌ عظيمٌ﴾ [الشورى: ٤١-٤٢] وقوله ﷺ: «المستبَّان ما قالا فعلى البادىء ما لم يعتد المظلوم»(٣).

هذا كله فيما يتعلق بحظوظ أنفسنا، لذلك سنؤكد ما قدمنا

---

(١) ترجمته في «الإصابة» (٩/١٨٢، ١٨٣)

(٢) متفق عليه.

(٣) أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وأحمد. قلنا: وقد اتضح من مجموع الأدلة الآنفة بشكل جلي أن الله شرع العدل ـ وهو القصاص ومقابلة السيئة بمثلها ـ ولم يجعل من حرج وعنت على الذي ينتصر لنفسه بمثل ما ظلم لكنه رغب في الصبر والصفح والعفو وكظم الغيظ فمن فعل الأولى فما عليه من سبيل ومن جنح للثانية فالله يحب المحسنين.

بقولنا للمخالفين: تعالوا إلى كلمة سواء فنحكِّم كتاب الله وسنة رسوله وأن لا نألو جهداً وإياهم في تحقيق قوله ﷺ: «الدين النصيحة»(١)

أما ما يتعلق بدين الله فإننا سنرد فيه عليه ومن حقنا أن نرد، وطالما كتب الأعظمي ومقلدوه للناس، فعلينا أن نصحح للناس لأن المشكلة تجاوزت الأعظمي والألباني وأصبحت عامة للمسلمين، ورحم الله الإمام ابن تيمية القائل: «فإن الحق الذي بعث الله به الرسل لا يشتبه بغيره على العارف كما لا يشتبه الذهب الخالص بالمغشوش على الناقد، والله تعالى أوضح الحجة، وأبان المحجة، بمحمد خاتم المرسلين، وأفضل النبيين، وخير خلق الله أجمعين، فالعلماء ورثة الأنبياء عليهم بيان ما جاء به الرسول ورد ما يخالفه»(٢).

وأخيراً: فإننا لو أردنا إفراد الردِّ على الأعظمي وهفواته وسقطاته وغلطاته، فنحن قادرون ـ بحول الله ـ على إصدار مجلدٍ كبيرٍ ضخم يحويها ويُبَيِّنُ الصواب في كلّ مسألة منها بأدلةٍ علمية متينة خالية من الألفاظ السوقية التي استعملها ـ وللأسف الشديد ـ الأعظميُّ وناشرو كتابه. . .

لكننا نكتفي بذكر شيءٍ مختصر وجيز منها في هذا الكتاب،

---

(١) سبق تخريجه انظر (ص٣٧) من هذا الكتاب فقرة رقم (١٧)

(٢) مجموع فتاوي ابن تيمية (٢٧/ ٣١٥-٣١٦)

حتى يعرفَ المغِرضون على اختلاف مناهجهم، وتباين أفكارهم أنَّ ما أرادوه غير واقع، بل هو للواقع مُدافع.

وحتى يعلمَ السائرون على نهج أهل الحديث، المتبعون للسَّلف الصالح في شؤون حياتهم كلها، صحةَ ما يسيرون عليه، وصواب المنهج الذي انتهجوه.

وحتى يعلمَ طلبةُ العلم وأهله أنَّ جعجعة كهذه لا يتأثر بها إلا مَن قَلَّ علمُه، وضَعُفَت معرفته.

وأنَّ الألبانيَّ سيظلُّ أستاذاً كبيراً ومحدثاً قديراً رغم أنوف الشانئين، المبغضين، الحاقدين..

١١ ـ مع الأعظمي في تعليقاته وتحقيقاته :

١ ـ قال في مقدمة «مسند الحميدي» (ص٧) ناقلاً عن غيره دون مُراجعة أو تثبت : محمد بن مهلهل الحيني .

قلنا كذا قال ، بمهملة ونون ، وهو تصحيف ، صوابه : الجيتي بمعجمة والتاء ثالث الحروف ، كما في «تبصير المنتبه» (٣٠١) للحافظ ابن حجر .

٢ ـ نقل عن ابن الجوزيِّ قوله : «كان آباءه من أهل البيوتات . . » كما في مقدمة «مسند الحميدي» (ص٩) .

قلنا : وفيه مؤاخذتان :

أ ـ خطأ في الكتابة ، صوابه : كان آباؤه .

ب ـ خطأ في النقل ، فقد ذُكرت هذه الكلمة على الصواب ـ كما أثبتنا ـ في «المنتظم» (٦/٢٨) .

٣ ـ نقل في مقدمة «مسند الحميدي» (ص١٦) عن ابن الجوزي في «المنتظم» (١٠/٢٢٣) قوله : سمع أبا سعد بن حشيش(١) .

قلنا : كذا نقلها بحاء مهملة ، وهو تصحيف صوابه : خُشَيْش ـ بالمعجمة ـ مُصَغَّرا ، كما في «التبصير» (٥٣١) .

٤ ـ نقل في مقدمة «مسند الحميدي» (ص ١٦) : وأحمد ابن حامد الأرياحي

(١) وهي كذلك في «المنتظم» فنقلها دون مراجعة

وذكر في «مختصر الترغيب الترهيب (ص: ط) أن المنذري سمع من أبي عبدالله الأريامي.

قلنا: والنسبتان محرفتان مصفحتان، والصواب فيهما «الأرتاحي» بالتاء المثناة الفوقية والحاء المهملة، وانظر «التكملة لوفيات النقلة» (٢/٣٢٦) و «فوات الوفيات» (٢/٣٦٦).

٥ ـ قال معلقاً في «مسند الحميدي (١/١٩٢) على حديث عبادة بن الصامت: «خمس صلوات...» قال: ففيه أنَّ أبا محمد يقول:... فعلق قائلاً: يُقال: إنه سعد بن أوس الأنصاري، ثم خَرَّج الحديث من الموطأ ومسند أحمد:

قلنا: وفيه ملاحظتان:

١ ـ قد جزم ابن حِبَّان والبغوي بأنَّ أبا محمد هذا هو مسعود بن زيد بن سبيع كما نقله عنهما الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٩/١٨٧ ـ محققة) ووافقهما عليه.

٢ ـ أخرج الحديثَ من أصحاب الكتب الستة أبو داود في «سننه» (٤٢٥) والنسائي (١/٢٣٠)، وابن ماجه (١٤٠١).

٦ ـ قال معلقاً على «مسند الحميدي» (١/١١٤) على حديثٍ طويل من رواية السيدة عائشة رضي الله عنها، وفيه: «... كما ينفث آكل الزبيب»، فعلق قائلاً: أخرجه البخاري من طريق غير سفيان عن الزهري في عدة مواضع، ولم أجد عنده: كما ينفث آكل الزبيب.

قلنا: لكن أخرجه ابن ماجـه (١٦١٨) وأحمد (٦/ ٣٨) كلاهما من طريق سفيان عن الزهري به، وفيه: «فجعلنا نشبه نفثه بنفثة آكل الزبيب»!

٧ ـ قال في مقدمـة «مسند الحميـدي» (ص٢): ومسند إسحاق بن نصر

قلنا: هذا وهم شنيع، فليس فيمن صنف في المسانيد مَن هو بهذا الاسم، إنما هو أبو إسحاق إبراهيم بن نصر الرازي، المتوفى سنة (٣٨٥هـ) وانظر «الرسالة المستطرفة» (٧٤) ومقدمة «تحفة الأحوذي» (١٦٥ ـ هندية).

٨ ـ قال في مقدمة «مسند الحميدي» (ص١٩): مشائخ(١).

قلنا: كذا قال بإثبات الهمزة، وهذا غير سائغٍ في اللغة، لأنَّ ياء «المشايخ» أصلية، فلا يجوز هَمْزُها، أم أنَّ الأعظمي اعتاد على «همز المشايخ»؟!

٩ ـ قـال في «كشف الأستـار» (١/ ١١٨): زريق بن السخت: كذا في الأصل، ولم أجد له ترجمة وليحرر.

قلنا: وهذه غفلة عجيبة، فقد قَيَّده وترجم له جَمْعٌ من كبار أهـل العلم، وانظر «الثقـات» (٨/ ٢٥٩) لابن حبـان، و «الإكمـال» (٤/ ٥٦، ٥٧) و «المشتبه» (١/ ٣١٥) و «تبصيـره» (٦٧٧) و «توضيحه» (٢/ ق/ ٢٨/ ب).

---

(١) وكذا نقلها في رسالته المردود عليها ص (٧٢)

١٠ ـ قال في «سنن سعيد بن منصور» (١ / ١٧٤) : ورجَّحَتِ الشوافع . . .

قلنا : وهذه نسبة لا يعرفها أهل اللغة والنسب، وصوابها ـ كما لا يخفى ـ «الشافعية» وانظر لزاماً «المصباح المنير» (٣١٧) .

١١ ـ في «كشف الأستار» (رقم ٦٣) قال : سعيد بن جهمان .

قلنا : صوابه «جُمْهان» الميم قبل الهاء قيده بالحروف الحافظُ في «التقريب» (١ / ٢٩٢) وغيرُه .

١٢ـ في «كشْف الأستار» رقم (٩٤) قال : أحمد بن المقدام العجلي ثنا أبو الأشعث .

قلنا : هذا تحريفٌ بَشِعٌ فإن أبا الأشعث هو أحمد بن المقدام نفسه، كما في «تهذيب الكمال» (١ / ٤٨٨) وفروعه .

١٣ـ في «كشف الأستار» (رقم ٩٨) قال : عن سيب بن محمد بن واسع .

قلنا : تصحيف، صوابه، شبيب بن . . . كما في «تهذيب الكمال» (٢ / ٣٢٦) وفروعه .

١٤ـ قال في «كشف الأستار» (١٤٦) : عن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى .

قلنا : وفيه سقط لم يتنبه إليه الأعظمي، فالجادةُ فيه : عن

عيسى بن يونس عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، والعجيب أنه نقل عن الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٣٧) قوله: وعبد الرحمن بن أبي ليلى، لم يسمع من ثابت....

قلنا: ففي الإسناد المُثبت عنده، لا يوجد عبد الرحمن هذا! فتأمل.

١٥- قرأ في «كشف الأستار» (١/ ٢٠٨): يبعث النخامة(١)، وقرأ في «الزهد» (٥٠): فتنة يدع.

قلت: وكلاهما تصحيف. صوابه: تبعث النخامة، فتنة تدع، علماً أن الأعظمي قد رجح مثل ذلك في «سنن سعيد بن منصور» (١/ ١٤٧) فتأمل.

١٦- في «كشف الأستار» (١/ ٣٣٠):... محمد بن عبد الواهب.

قلنا: فنقل قولاً للهيثمي فيه، ثم ذكر أنه يقال فيه أيضاً: محمد بن عبد الوهاب، ثم علق سطرين خلاصتهما أنه لم يجده، ولم يتبينه.

قلنا: هو محمد بن عبد الوهاب الحارثي ترجمه الخطيب في «تاريخه» (٢/ ٣٩٠-٣٩٢) ونقل توثيقه.

١٧- نقل عن المنذري تخريج حديث برقم (٥٩٩) من

---

(١) وانظر فيه محاولته اليائسة لتوجيه المعنى من الناحية اللغوية، فالحديث مشهور بهذا اللفظ كما في «الجامع الصغير» وغيره.

«مسند الحميدي» وهو قوله(١): أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم، فعلق الأعظميُّ: لم أجده عند النسائي.

قلنا: بل أخرجه(٢) في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» (٦/٣٨٧).

١٨ـ قال في حديث عن ابن عمر برقم (٦٠٨) من «مسند الحميدي»: أخرجه الجماعة.

قلنا: لم يخرجه أبو داود عن ابن عمر، إنما أخرجه عن عمر برقم (٣٤٠) فتنبه.

١٩ـ قال معلقاً على حديث رقم (٦١١) من «مسند الحميدي» من طريق سالم عن ابن عمر: أخرجه البخاري من طريق نافع، والترمذي من طريق سالم عن ابن عمر: قلنا: وفيه مؤاخذتان:

١ ـ فقد أخرجه البخاري من طريق سالم بلفظه رقم (٥٢٣٨) وكذا مسلمٌ (١٠٩٢) (٣٧) وأما ما أشار إليه الأعظمي من طريق نافع فهو بلفظ آخر، فهذا خلط واضح.

٢ ـ أما طريق نافع به، فقد اتفق عليها الشيخان، وانظر «إرواء الغليل» (رقم ٢١٩).

٢٠ ـ قال في تخريج حديث رقم (٦٥٦) من «مسند

---

(١) يعني المنذري

(٢) والأعظميُّ يستدرك على غيره بمثل ما هنا، وانظر التعليق رقم (٣) على (٢/١) من «مسند الحميدي»، وتأمل

الحميدي»: وأما طريق ابن عُيينة فعند النسائي، قاله ابنُ حجر ولم أجده.

قلنا: بل أخرجه في «اليوم والليلة» من «الكبرى» كما في «التحفة» (٥/٤٥٣).

٢١ ـ في «مسند الحميدي» (٦٨٤) عند كلمة «حرق» قال: لم أر مَن ضَبَطه وهو عندي حَزَق بالحاء المهملة والزاي، كعتل، والمراد به المكان الضيق، وفي «ظ»: «جرف».

قلنا: وهذا خلط، فالكلمة المشار إليها صوابها: «جرف» بجيم وفاء، وتعني الكلأ الملتف(١).

٢٢ ـ قال في «مسند الحميدي» (٧٦٧): أخرجه النسائي، قاله الحافظ في «التهذيب» ولم أجده.

قلنا: بل أخرجه في «الكبرى» كما في «التحفة» (٦/٤٥٥).

٢٣ ـ قال معلقاً على «مسند الحميدي» (٧٧٣) معلقاً: إلا أن فيه بشر.

قلنا: كذا قال: والجادة: «بشراً»

٢٤ ـ قال مخرجاً في «مسند الحميدي» (٧٧٧): أخرجه البخاري... عن جندب البجلي.... عن جندب بن سفيان أطول مما هنا... فسمى أبا جندب سفيان هنا أيضاً.

(١) ثم بَيَّن خطأ نفسه في تعليقه على «سنن سعيد بن منصور» (٢/٣٣٤)

قلنا: هذا تخليط، فإنه واحد، يُسمى جندب بن عبد الله بن سفيان كما في التقريب (١/ ١٣٤، ١٣٥) وغيره، يُنسب تارة إلى أبيه، وأخرى إلى جده[1].

٢٥ ـ عزا في تخريجاته على «الحميدي» أحاديث كثيرة للبخاري وحده، وهي من المتفق عليه، ومعلوم أنه يُنسبُ الحديث إلى المخرج الأقوى، وانظر الأرقام (٥٨٩) و(٦١٧) و(٦١٨) و(٦١٩) و(٦٤٤) وغيرها أيضاً. وانظر «فتح المغيث» (١/ ٤٣) للحافظ السخاوي.

٢٦ ـ نقل في «مسند الحميدي» (٨٦٠) تخريجاً للحافظ وهو قوله: أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه، فعلق الأعظميُّ: فأما النسائي فلم أجده وأما الترمذي فلم أجد عنده أيضاً.

قلنا: بل أخرجه الترمذي في «الشمائل» والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» (٢/ ٦١٦).

٢٧ ـ قال في «مسند الحميدي» (٩٠٧): لكن وقع فيها قعنب بدل معتب خطأ.

قلنا: بل هو الصواب، كما في «التقريب» وغيره[2].

---

(١) ثم تنبه الأعظمي لهذا في تعليقه على «سنن سعيد بن منصور» (رقم ٢٨٤٦)

(٢) ثم عرفه في «سنن سعيد بن منصور» (٢٣٣٠) فقال: فذهلتُ وأثبتُه وزعمتُ..!!

٢٨ ـ قال معلقاً على حديث رقم (١٦٨) و (٢٨٦) من «سنن سعيد بن منصور» وفيه: عن النصر بن شفي، فقال: ذكره ابن أبي حاتم، ولم يجرحه، وهو بالمهملة بعد النون.

قلنا: وصوابه بالمعجمة كما قيده ابنُ ماكولا في «الإكمال» (٧/٣٤٢).

٢٩ ـ ومن طريف تصحيفاته، أنه ينقل عن أحد الكتب المعتمدة عند الحنفية، فيصحف اسمه في صفحة واحدة ثلاث مرات، وهو كتاب «رد المحتار» بالمهملة، فيثبته «رد المختار» بالمعجمة كما في «سنن سعيد بن منصور» (١/١٤٠) وانظر (١/١٥٢) منه، بل أورده كذلك في جريدة المراجع (١/٤٥٤) فاعجب منه.

٣٠ ـ قال عن إبراهيم بن قدامة الجُمحي في «سنن سعيد ابن منصور» (١١٢٨): لم أجد ترجمته.

قلنا: كيف وهو من رجال «الميزان» (١/١٧٠)، وانظر «اللسان» (١/٩٣)!!

٣١ ـ قال في «سنن سعيد بن منصور» (١٤٦٧): إلا أنه رواه عن علي بن أبي طلحة مرفوعاً، وهو مرسل.

قلنا: عليٌّ من طبقة كبار أتباع التابعين، فهو مُعضَل.

٣٢ ـ قال في «سنن سعيد بن منصور» (١٩٥٠): سيلحين: موضع.

قلنا: والجادةُ: سيلحون، على الابتداء، فإنها تُعرب إعراب جمع المذكر السالم كما قال ياقوت في «معجمه» (٢٩٨/٣).

٣٣ ـ قال في «سنن سعيد بن منصور» (١٩٨٧): ذواد ابن علبة: ذكره البخاري وابن أبي حاتم.

قلنا: بل هو من رجال «التهذيب»(١).

٣٤ ـ قال في «سنن سعيد بن منصور» (رقم ٢٢٨٨): أخرجه هق [يعني البيهقي] من طريق يحيى بن يحيى عن أبي معاوية.

قلنا:
لقد أبعد النجعة، فقد أخرجه النسائي وابن ماجة من طرق عن أبي معاوية، كما في «تحفة الأشراف» (١/٣٦٢).

٣٥ ـ قال في «سنن سعيد بن منصور» (٢٤٧٧): وسَمَّى أباه هزال كما هنا.

قلنا: والجادة: هزالاً.

٣٦ ـ عزا حديثاً في «الزهد» (٣٨٧) للترمذي في «جامعه» من مرسل مكحول.

قلنا: وليس فيه، كما في «تحفة الأشراف» وغيره.

(١) فالأعظميُّ يقدم رجال «التهذيب» على المذكورين في غيره، كما في «الزهد» (١٦١٠) وغيره

٣٧ ـ عزا حديثا في «الزهد» (٩٨٧) لابن عبد البر.

قلنا: وهو في «المسند» (٥/ ٤ـ٥).

٣٨ ـ عزا حديثا في «مسند الحميدي» (٣٢٨) للطبراني في «الكبير».

قلنا: وهو عند ابن خزيمة (٢٣٨٦) والحاكم (١/ ٤٠٦)

٣٩ ـ حديث رقم (١١٩٠) في «الزهد» لم يُخَرِّجه

قلنا: أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١٣٨٣)

٤٠ ـ «مسند الحميدي» (٨٨) حديث «نَضَّر الله امرءً...» بتمامه، قال الأعظمي: ولم أجده عن ابن مسعود بتمامه إلا ههنا، ولم أبالغ في التفتيش.

قلنا: بالغتَ أم لم تبالغ، فالحديث بين يديك بهذا التمام عن ابن مسعود، أخرجه الترمذي (١٠/ ١٢٥ ـ العارضة) والشافعي كما في «بدائع المنن» (١/ ١٤) وفي الرسالة (٤٠١) وابن عبد البر في «جامعه» (١/ ٤٠) والخطيب في «الكفاية» (٢٩) والبغوي (١/ ٢٣٥) وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٩٠)

قلنا: فتأمل تَسَرُّعه في إطلاق الأحكام والتخريجات جزافاً.

٤١ ـ قال في «الزهد» (١٢٢٠): أخرجه البخاري... وغيره من أصحاب الصحاح.

قلنا: هذا خطأٌ أعجميٌّ موروث، إذ أنَّ كثيراً من أهل العلم والمحدثين، قد منع تسمية الكتب الستة بالصحاح، ورحم الله الحافظَ العراقيَّ حيث يقول(١):

ومَن عليها أطلقَ الصحيحا ... فقد أتى تساهلاً صريحا

وانظر «تدريب الراوي» (١/١٦٥) و «الباعث الحثيث» (٣٣) و «الأجوبة الفاضلة» (٦٦-١٤٠) وغيرها.

٤٢ ـ في «الزهد» (١٣٣٧) إسناد فيه: «دَجاجة ـ وكان من أصحاب النبي ﷺ. . .» فعلّق الأعظميُّ قائلاً:

وفي ك [نسخة أخرى]: وكان من أصحاب علي، وهو الصواب عندي، وفي الرواة دجاجة غير منسوب، روى عن عثمان، وعنه. . . إلخ.

قلنا: وهذا كلام فيه أوهام:

أ ـ تصويبه أنَّ دجاجةَ من أصحاب عليٍّ، مع أنَّ الحافظ ابن حجر قد ذكره في القسم الأول من «الإصابة» (١٦٦٤) وعَدَّه من أصحاب النبي ﷺ وأورد له هذا الحديث من «الزهد».

ب ـ قوله: وفي الرواة: دجاجة، غير منسوب، فهذه غفلةٌ عن دجاجة المذكور سابقاً فهو صحابيٌّ.

---

(١) «شرح الألفية» (١/٦٢) للسخاوي.

ج ـ ثم حـرَّف وصَحَّف كلمـةً لابنِ صـاعـد في آخـر الحديث، فقرأها كما يلي: قد روت جسرةُ بنت دجاجة عن أبي ذر عن النبي ﷺ حـديثاً مسنـداً، فلا أدري أراد إيَّـاها بقـولـه: دجاجة، أوغيرها.

فعلَّق الأعظميُّ قائلاً: عندي أنـه أراد غير جسـرة بنت دجاجة.

قلنا: وهذا تصحيف قبيح وتعليق أقبح فإن الحافظ رحمه الله أورد في «الإصابة» كلمة ابن صاعد هذه بمعناها ـ ولعله من نسخة أخرى ـ: «قد روت جَسْرة بنت دجاجة عن أبي ذر غيره فما أدري أراد والدها أو غيره».

قلنا: فصَحَّف الأعظميَّ «أَبَاها» إلى «إيَّـاها»، وحـرَّف «غيره» إلى «غيرها» فوقع بهذا التناقض العجيب!!

٤٣ ـ في «الزهد» (١٦١٠) قال معلقاً:

هذا هو الظاهر، وفي «الأصل» أبا سبرة، وأبو سبرة، قال الحافظ: بفتح المهملة، وسكون الموحدة، الهذلي، ولم يذكره في التعجيل، وليس من رجال «التهذيب» ولم يذكره البخاري ولا الدولابي ولا ابن أبي حاتم.

قلنا: ثُم خَرَّج الحديث فقال: أخرجه أحمد وهو مختصر بالنسبة إلى رواية الكتاب.

قلنا: ولنا عليه تعليقان:

أ ـ أخرج الحديث بتمامه كاملاً الحاكم في «مستدركه» (١/ ٧٥، ٧٦) وصححه ووافقه الذهبي .

ب ـ قال الحاكم بعد روايته الحديث: هذا حديث صحيح، فقد اتفق الشيخان على الاحتجاج بجميع رواته غير أبي سبرة الهذلي، وهو تابعيٌّ كبير، مبين ذكره في «المسانيد» و«التواريخ» غير مطعون فيه .

٤ ـ عَلَّق في «زوائد الزهد» (٣٧٥) قائلاً: أخرجه الحاكم: ثنا الابري أنبأ عبد الرزاق.

قلنا: ولنا عليه تعليقان:

١ ـ الابري تحريف، صوابه الدَّبَري، كما لا يخفى على **صغار الطلبة**، وترجمته مشهورة، وانظر كتابنا «صفة صوم النبي ﷺ» (ص ٧٦ ـ ٧٧).

٢ ـ ورد اسمه على الصواب في «المستدرك» (٤/ ٥٧١): إسحاق بن إبراهيم .

قلنا: وهو الدَّبَري .

٤٥ ـ قال في «مختصر الترغيب والترهيب» (و ـ مقدمته): والضعيف من الحديث وإن كان مقبولاً في فضائل الأعمال، ولا بأس بإيراده فيها عند العلماء. . .

قلنا: وهذا كلام موهمٌ، فإن عدداً من كبار العلماءِ

والمحدثين، رَجَّح خلافه كالبخاري ومسلم ويحيى بن معين وابن حزم والشاطبي وابن العربي المالكي وابن تيمية، وغيرهم.

وانظر: «مقالات الكوثري» (٤٤-٤٦) و «قواعد التحديث» (١١٣) وغيرهما.

٤٦ ـ قال في «مختصر الترغيب والترهيب» (ص٢٠٩) عن علقمة بن أبي وقاص الليثمي.

قلنا: فيه خطآن:

١ ـ لفظ (أبي) مقحمٌ، الصواب حذفه.

٢ ـ الليثمي تحريفٌ صوابه: (الليثي)، وانظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٦١).

٤٧ ـ قال في «مختصر الترغيب والترهيب» (ص٢١٢) وعن المعرود بن سويد.

قلنا: كذا أثبتها، براء ثم دال، وهو خطأٌ صوابه: المعرور، براءين مهملتين.

٤٨ ـ قال في «مختصر الترغيب والترهيب» (ص ٢١٦): وعن العرس بن عمرية.

قلنا: تحريف، صوابه: عميرة، كما في «التهذيب» وفروعه.

٤٩ ـ في «كشف الأستار» (رقم ١٠١) ضبط عبد الرحمن

ابن مغُراء هكذا بالغين العجمة مضمومة.

قلنا: لكن ضبطها الحافظُ في «التقريب» (١ / ٤٩٩) وغيرُهُ بسكون الغين المعجمة.

٥٠ ـ نقل في «كشف الأستار» (**٣١٥**) عن الهيثمي قوله: ويحيى في أحد الروايتين.

قلنا: ولنا عليه تعليقان:

أ ـ الجادَّةُ: إحدى الروايتين ليتوافق العدد والمعدود كما لا يخفى على الشَّادين.

ب ـ في «المجمع» (١ / ٢٧٢) على ما ذكرنا من صواب.

وبعـــد : فهذه خمسون تعليقاً بإيجاز على شيءٍ مما أردنا التنبيه عليه من أخطاء الأعظمي وهفواته وتَسرُّعاته، كتبناها على وجه السرعة والاختصار خشية الإطالة والإملال.

ولو أردنا تعقبه في كلِّ تعليقاته لتضاعف حجم الكتاب مرَّاتٍ كثيرة، لكننـا اكتفينا بـذكر هـذه الأمثلة ليعلم القارىءُ الوزن العلمي الصحيح للأعظميِّ وأمثاله بالمقارنة مع الألبانيِّ وتحقيقاته..

قلنا: تم الفراغ من تبييض هذه الرسالة في مجلسين آخرهما يوم الأربعاء الموافق للثالث والعشرين من شهر شعبان في العام الرابع بعد الأربع مئة والألف من الهجرة النبوية المباركة.

والحمد لله على توفيقه.

هذا نهاية الجزء الأول، ويتلوه الجزء الثاني

إن شاء الله تعالى

وفيه الردُّ مفصلاً على ما ادَّعاه الأعظميُّ في «رسالته».

مسرد المراجع والمصادر

- القرآن الكريم.

- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة: للَّكنوي، تحقيق أبي غُدَّة، حلب.

- الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزم، تحقيق أحمد شاكر، مصر.

- إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري: القسطلاني، مصر.

- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: الألباني، بيروت.

- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر، تحقيق طه محمد الزيني، مصر.

- الأعلام: خير الدين الزركلي، بيروت.

- اقتضاء الصراط المستقيم: ابن تيمية، تحقيق محمد حامد الفقي، مصر.

- الإكمال: ابن ماكولا، تحقيق المُعَلِّمي اليماني، الهند.

- الإلزامات والتتبع: الدار قطني، تحقيق مقبل بن هادي، مصر.

- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ابن كثير، تحقيق أحمد شاكر، مصر.

- بدائع المنن في ترتيب مسند الشافعي والسنن: الساعاتي، مصر.

- البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع: الشوكاني، تحقيق محمد زبارة اليمني، مصر.

- بين الإمامين مسلم والدارقطني: ربيع بن هادي، الهند.

- التاج الجامع للأصول: منصور علي ناصف، مصر.

- تاريخ بغداد: أبو بكر الخطيب، مصر.

- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ابن حجر، تحقيق البجاوي، مصر.

- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: المباركفوري، الهند.

- تحفة الأشراف لمعرفة الأطراف: المِزِّي، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، الهند.

- تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي: السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مصر.

- تذكرة الحفاظ: الذهبي، تحقيق المُعَلِّمي اليماني، الهند.

- التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية: علي حسن علي عبد الحميد، الأردن.

- تقريب التهذيب: ابن حجر، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مصر.

- التكملة لوفيات النقلة: المنـذري: تحقيق بشار عـواد معروف، بيروت.

- تهذيب التهذيب: ابن حجر، الهند.

- تهذيب الكمال: المِزِّي، تحقيق بشار عـواد معروف، بيروت.

- - توضيح المشتبه: ابن ناصر الدين الدمشقي، مصورة عن مخطوطة الظاهرية.

- الثقات: ابن حِبَّان البستي، الهند.

- جامع بيان العلم وفضله: ابن عبد البر، مصر.

- جامع العلوم والحكم: ابن رجب الحنبلي، مصر.

- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، مصر.

- جمع الجوامـع: السيوطي، مصـورة عن مخطوطـة دار الكتب المصرية.

- جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة: عبد الرحمن بن عبد الجبار، الهند.

- حاشية الأجهوري على «البيقونية»: عطية الأجهوري، مصر.

- حجاب المرأة المسلمة: الألباني، بيروت.

- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: الخزرجي، تقديم أبي غدَّة، حلب.

- الداعية السلفي سعدي ياسين: محمد حمد خضر، بيروت.

- الدراية في تخريج أحاديث الهداية: ابن حجر، تحقيق عبد الله هاشم اليماني، مصر.

- ديوان أبي الأسود الدؤلي: تحقيق عبد الكريم الدجيلي، بغداد.

- ذكر أخبار أصبهان: أبو نعيم، إيران.

- الرسالة: الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، مصر.

- الرسالة المستطرفة: الكتَّاني، بيروت.

- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: اللكنوي، تحقيق أبي غدَّة، حلب.

- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء: ابن حِبَّان، تحقيق جماعة، مصر.

- الزهد: عبد الله بن المبارك، تحقيق الأعظمي، الهند.

- سؤالات السِّلَفي : تحقيق مطاع الطرابيشي ، دمشق .

- سلسلة الأحاديث الصحيحة : الألباني ، دمشق وعمان .

- سلسلة الأحاديث الضعيفة : الألباني ، دمشق وعمان .

- سنن ابن ماجه : تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مصر .

- سنن أبي داود : تحقيق محمد مُحيي الدين عبد الحميد ، مصر .

- سنن الترمذي : تحقيق جماعة ، مصر .

- سنن سعيد بن منصور ، تحقيق الأعظمي ، الهند .

- سنن النسائي : بشرح السندي والسيوطي ، مصر .

- السنة : ابن أبي عاصم ، تحقيق الألباني ، بيروت .

- سير أعلام النبلاء : الذهبي ، تحقيق جماعة ، بيروت .

- شرح السنة : البغوي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، دمشق .

- شرح صحيح مسلم : النووي ، مصر .

- شرح العقيدة الطحاوية : ابن أبي العز الحنفي ، تحقيق وتخريج جماعة ، بيروت .

- صحيح ابن خزيمة : تحقيق محمد مصطفى الأعظمي مراجعة الألباني ، بيروت .

ـ صحيح البخاري : تحقيق جماعة، مصر.

ـ صحيح الجامع الصغير: الألباني، بيروت.

ـ صحيح مسلم: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مصر.

ـ علماء ومفكرون عرفتُهم: محمد المجذوب، بيروت.

ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري : ابن حَجَر، تحقيق جماعة، مصر.

ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: السخاوي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، مصر.

ـ فهرس الفهارس والأثبات: الكَتَّاني، اعتناء إحسان عباس، بيروت.

ـ فيض القدير بشرح الجامع الصغير: المُناوي، مصر.

ـ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث. القاسمي، تحقيق رشيد رضا، مصر.

ـ كتاب في بحث الفتاوي والأحكام. . . : محمد عادل الشريف، عَمَّان.

ـ كشف الأستار عن زوائد البزار: الهيثمي، تحقيق الأعظمي، بيروت.

ـ الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، الهند.

- لسان الميزان: ابن حجر، الهند.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الهيثمي، مصر.

- مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية: تحقيق عبد الرحمن بن قاسم وابنه، الرياض.

- مختصر الترغيب والترهيب: ابن حجر، تحقيق الأعظمي، الهند.

- المستدرك على الصحيحين: الحاكم النيسابوري، الهند.

- المستصفى في علم الأصول: الغزالي، مصر.

- مسند أبي عَوانة: تحقيق هاشم الندوي، الهند.

- مسند أحمد: مصر.

- مسند الشهاب: القضاعي، تحقيق حمدي عبد المجيد، بيروت.

- المشتبه في أسماء الرجال: الذهبي، تحقيق البجاوي، مصر.

- المصباح المنير: الفيومي، مصر.

- معجم الأخطاء الشائعة: محمد العدناني، بيروت.

- معجم البلدان: ياقوت الحموي، بيروت.

- المعجم الكبير: الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد، بغداد.

- معرفة علوم الحديث: الحاكم النيسابوري، تحقيق معظم حسين، الهند.

- المقاصد الحسنة لبيان ما اشتهر على الألسنة: السخاوي، تحقيق الغماري، مصر.

- المقالات: محمد زاهد الكوثري، مصر.

- مقدمة ابن الصلاح: تحقيق نور الدين عتر، دمشق.

- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ابن الجوزي، الهند.

- المنهل الروي في شرح تقريب النووي: مصطفى الخنّ، دمشق.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي، تحقيق البجاوي، مصر.

- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية: الزيلعي، تقديم وتعليق جماعة، الهند.

- نقض المنطق، ابن تيمية، تحقيق محمد عبد الرازق حمزة وسليمان الصنيع، مصر.

- نهاية السول: البيضاوي، مصر.

- هدي الساري، ابن حجر، تحقيق جماعة، مصر.

- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي، تركيا.

فهرست الكتاب